جلاء الإنجليز من منظور تاريخي

منذ أن احتلت بريطانيا أرض مصر عام ١٨٨٢ ما فتئت الدعوة إلى الجلاء والجهاد تستعر داخل القوى الوطنية التي حاولت جهدها الخلاص والتحرير من نير الاحتلال الأجنبي ، وكانت أول مفاوضة في سبيل الجلاء عام ١٨٨٥ ، وتظاهرت بريطانيا بالرغبة في تحقيقه وشغلت الرأي العام في مصر والخارج بهذه المفاوضات المسماة درومندولف والتي استمرت سنتين من ١٨٨٥ إلى ١٨٨٧ وانتهت بالإخفاق وبقاء الاحتلال قائماً.

فلما بعثت الحركة الوطنية على يد مصطفى كامل كان شعارها الجلاء الذي ظل شعار الحزب الوطني الذي أسسه مصطفى كامل ، واستمر الشعب ماضياً في جهاده في عهد محمد فريد.

ثورة ١٩١٩ والكفاح من أجل استقلال مصر

أعلن الرئيس الأمريكي " نلسون " مبدأ حق تقرير المصير ، أي حق أي أمة في الحصول على حريتها ، كما أعلن "تأليف عصبة الأمم" للقضاء على تحكيم القوة في أي نزاع لذا سعى الشعب المصري بعد الحرب العالمية الأولى ليس فقط إلى التخلص من الاحتلال البريطاني إنما من الحكم العثماني أيضاً وذلك بعرض قرض قضية مصر أمام مؤتمر الصلح الذي كان مقرراً عقده في باريس في ٢٨ يونيو ١٩١٩م من أجل التخلص من إنجلترا ، والدولة العثمانية وتشكل الوفد المصري (سعد زغلول وعبد العزيز فهمي وعلى شعراوي) واعترض المندوب السامي على سفر هذا الوفد بحجة عدم تمثيله للشعب المصري فسارعت طوائف الشعب على توقيع توكيلات ، لكن

إنجلترا إذ عرفت التفاف الشعب المصري حول الوفد قامت باعتقال سعد زغلول وبعض أفراد الوفد ونفيهم .

لكن الشعب المصري بمختلف فئاته وطوائفه قام بثورة عارمة اشترك فيها المسلمون والأقباط الرجال والنساء الفلاحين والعمال والطلبة والموظفين ،كانت جميع طوائف الشعب ممثلة في هذه الثورة الكبرى ، وأذعنت إنجلترا لمطلب الشعب وأفرجت عن سعد زغلول وسمحت له بالسفر لباريس لعرض القضية المصرية على مؤتمر الصلح ، ورغم أن المؤتمر اعترف بالحماية البريطانية على مصر إلا أن الحركة الوطنية استمرت تقاوم ضد الاحتلال بالمظاهرات العنيفة حتى أجبرت إنجلترا على التفاوض مع مصر إلى أن انتهت إلى إعلان ما عرف باسم تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م .

تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢

لما نشبت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ أعلنت بريطانيا حمايتها على مصر في ديسمبر ١٩١٤ وفي أعقاب الحرب كانت ثورة ١٩١٩ وجرت مفاوضات بين مصر وبريطانيا عام ١٩٢٠ وهي المعروفة بمفاوضات سعد / ملنر وقدم اللورد ملنر مشروع معاهدة بين مصر وبريطانيا كان فرض الحماية واضحاً في نصوصه.

وكان تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ نتيجة طبيعية لثورة الشعب ووقوفه خلف زعمائه المطالبين بالجلاء والدستور ،ذلك التصريح الذي أعلنت فيه إنجلترا انتهاء الحماية البريطانية على مصر وأن تكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة مع بعض التحفظات [1] وبهذا التصريح أصبحت مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، كما أصبح من حق مصر اتخاذ الدستور نظاماً للحكم فيها مما أدخل مصر ولأول مرة مرحلة جديدة من حياتها السياسية هي مرحلة الديمقراطية التي تعني أن الأمة – لا الملك ولا غيره –

---

(1) وهذه التحفظات هي: حق انجلترا في تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية في مصر ، و حقها في الدفاع عن مصر ، وحقها في حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات ، وحقها في التصرف في السودان .

مصدر السلطات ، ووضع دستور ١٩٢٣ الذي يجعل الأمة مصدر السلطات لكن الملك فؤاد استطاع أن يفرض بعض المواد في الدستور الجديد تتيح للملك سلطة حل البرلمان المنتخب من الشعب دون قيد أو شرط ، كما جعل من حق الملك إقالة الوزارة ، وهذان الشرطان هما ما أفسدا الحياة الديمقراطية في مصر إلى حد كبير .

مباحثات سعد زغلول ومكدونالد والحقوق المقدسة

جرت مباحثات أخرى حول الجلاء بين سعد زغلول ومكدونالد في أواخر سبتمبر ١٩٢٤م في لندن لكن سير المفاوضات أكد لسعد أنها فاشلة فقد تمسك كل من الطرفين بموقفه وخاصة فيما يختص بالسودان وهو أحد الموضوعات الأربعة المتحفظ عليها في تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م وعلى ذلك فلم تمض فترة طويلة على بداية المفاوضات حتى قطعها سعد وعاد إلى القاهرة ليؤكد من جديد عدم التخلي عن أي حق من " الحقوق المقدسة " لمصر في وادي النيل . " [١]

وهذه الحقوق المقدسة هي :

" أولا : سحب جميع القوات البريطانية من الأراضي المصرية .

ثانيا : سحب المستشار المالي والقضائي .

ثالثا : زوال كل سيطرة بريطانية على الحكومة المصرية .

رابعا: عدول الحكومة البريطانية عن دعواها حماية الأجانب والأقليات في مصر.

خامسا :عدول الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك بأي طريقة كانت في حماية قناة السويس . " [٢]

ويتمكن محمد محمود باشا (رئيس حزب الأحرار الدستوريين) في مباحثاته مع مستر هندرسون وزير خارجية إنجلترا في تحقيق " تقدماً في بعض المسائل الخاصة

([1]) د. على شلبي " الانقلابات الدستورية في مصر ١٩٢٣ – ١٩٣٦ " الهيئة العامة للكتاب ص٢٤ .

([2]) د. عبد العظيم رمضان " تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩١٨ إلى ١٩٣٦" مكتبة مدبولي ط٢ص ٤٥١.

فيما يتعلق بالنصوص العسكرية التي أقرت انسحاب القوات البريطانية إلى منطقة القناة ، واعتراف بريطانيا للحكومة المصرية بأنها المسئولة منذ ذلك الوقت عن أرواح الأجانب وأموالهم إلى جانب عدة أمور أخرى خاصة بالجيش في السودان" [1]

معاهدة ١٩٣٦

بعد وفاة الملك فؤاد جرت انتخابات حرة نزيهة في ٢ مايو ١٩٣٦ وأسفرت عن فوز الوفد بالأغلبية البرلمانية .

في تلك الأثناء كانت الأجواء العالمية تنذر بحرب عالمية فقد كانت العسكرية الألمانية قد وصلت إلى قمة قوتها ، وطمح هتلر النازي في اجتياح العالم كله ، وقام الحكم الفاشستي في إيطاليا بغزو الحبشة ، لذا أحست انجلترا بالخطر من هذين الماردين الجديدين : هتلر ، موسوليني لما لهما من رغبة استعمارية جامحة تساندها قوة عسكرية جبارة " لذا سعت إنجلترا إلى تغيير سياستها تجاه الوفد ، ومشت إليه تمد يد الصداقة ومد الوفد يده إليها لكي يكسب لمصر استقلالها ، بعد أن طالت شقة الجهاد نيفاً وخمسين عاماً وتشكلت هيئة للمفاوضات ضمت جميع رؤساء الأحزاب وذوي الرأي المستقلين وعقدت معاهدة ١٩٣٦ " [2] في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ بوزارة الخارجية البريطانية .

وقد حققت المعاهدة المزايا الآتية:

١- انتهاء احتلال مصر عسكرياً بواسطة قوات إنجلترا .

٢- انضمام مصر لعصبة الأمم باعتبار مصر دولة مستقلة ذات سيادة .

٣- إلغاء الامتيازات الأجنبية .

٤- تقوية الجيش المصري إلى الدرجة التي تمكنه من الدفاع عن قناة السويس بمفرده فإذا وصل إلى هذه القوة تجلو القوات البريطانية الحليفة من مصر .

([1]) نفسه ص ١٢٢ .

([2]) محمد شوكت التوني " أحزاب وزعماء " الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع ص ٤٢.

٥- سحب جميع الموظفين البريطانيين من الجيش المصري ، وإلغاء إدارة الأمن الأوربية ، وخروج العنصر الأوربي من البوليس ، واعتبار مصر هي المسئولة عن حماية الأجانب .

٦- حرية مصر في عقد المعاهدات السياسية مع الدول الأجنبية ، بشرط ألا تتعارض مع المعاهدة .

٧- إرجاع الجيش المصري إلى السودان ، واعتراف بريطانيا بالإدارة المشتركة مع مصر والسودان .

٨- أن تسري المعاهدة مدة عشرين سنة .

على هذا النحو انتهت صفحة من نضال الشعب المصري من أجل الاستقلال الخارجي والداخلي .. وتحولت العلاقة بين بريطانيا ومصر من علاقة احتلال إلى علاقة تحالف . وقد فضلت مصر التحالف مع بريطانيا نظراً لأن خطراً مشتركاً كان قادماً في الطريق وهو الخطر الفاشي المتمثل في ألمانيا وإيطاليا . [١]

مصر وميثاق الأمم المتحدة

ووقَّعت مصر ميثاق الأمم المتحدة ، وأقرَّ البرلمان المصري الميثاق ، وقد حظيت مصر بتقدير كبير في مؤتمر سان فرنسسكو الذي عُدَّت فيه مصر من الدول المؤسسة لهيئة الأمم المتحدة .

ورأت وزارة النقراشي في ميثاق سان فرنسسكو " ما يعينها على التفكير في التخلص من قيود المعاهدة التي وقعتها مصر في سنة ١٩٣٦ فقد كان الأساس الذي يقوم عليه الميثاق أن الدول التي وقعته متساوية في السيادة ، ولا يجوز أن تفرض دولة كبرى إدارتها على دولة صغرى أو تمس سيادتها ، وبقاء قوات أجنبية بمصر يمس سيادة مصر فمن حق مصر ، وهذه الحال أن تطلب جلاء هذه القوات عن أراضيها مع استعدادها لعقد اتفاق مع إنجلترا في حدود الميثاق الجديد ". [٢]

([1]) د . عبد العظيم رمضان .

([2]) د. محمد حسين هيكل " مذكرات في السياسة المصرية " ج٢ دار المعارف ص ٢٦٥ .

لذا كان شغل وزارة النقراشي الأولى في تلك الأثناء مفاوضة الإنجليز على الجلاء عن مصر ، لكن للأسف بسبب صراع الأحزاب ، وتقديم المصلحة الشخصية على المصلحة العامة حالا دون إتمام المفاوضات فقد حدث خلاف بين مكرم عبيد والنقراشي بسبب أن مكرم عبيد كان يرى أن رياسة النقراشي للوزارة تمت تحت ظروف استثنائية – مقتل أحمد ماهر – لذا فإن بقاءه بعد زوال هذه الظروف ليس أمراً طبيعيّاً ، وكان دائم التهديد بالاستقالة "واستقالته معناها استقالة زملائه في الوزارة ، كان هذه التفكير يخيف النقراشي ويخيف رئيس الديوان " [١]

وراحت القوى السياسية الراغبة في الحكم تتطرف في معارضتها من أجل إسقاط وزارة النقراشي ، وكان أكبر هذه القوى هو الوفد الذي سلط صحفه لتهاجم النقراشي بعنف ، كما عمدوا إلى إثارة الجماهير ضده ، ونشرت صحيفة " الديلي تلجراف " تقول في تلك الفترة " إن الوفد يتطرف في المعارضة لإحياء شهرته باعتباره البطل الوحيد للوطنية المصرية .. أما النقراشي فإنه نفر من إحراج الحكومة البريطانية ، مما جعله عرضة للاتهام بأنه خاضع للمصالح الأجنبية . " [٢]

أما نشاط الوفد فكان الوزير الأمريكي المفوض " بنكتي تاك " يعزوه إلى عوامل تأتي بترتيب أهميتها :

- الرغبة في جلاء القوات البريطانية .
- المطالبة بوحدة وادي النيل .
- والمطالبة المتكررة بتحسين أحوال معيشة الجماهير . [٣]

ومما سبق يتضح لنا اختلاف وجهتي النظر بين إنجلترا وأمريكا تجاه ما يجري على أرض مصر فانجلترا ترى فيما يفعله الوفد من حركة وطنية هدفه الصراع على الحكم

([1]) نفسه ص ٢٦٥ .
([2]) محسن محمد " سنة في عمر مصر " دار المعارف ص ٢٥٥ .
([3]) نفسه ص ٢٥٦ .

وليس مصلحة البلاد ، بعكس وجهة النظر الأمريكية التي ترى فيما يفعله الوفد حركة وطنية مخلصه هدفها تحقيق المصلحة الوطنية بجلاء الإنجليز ، ووحدة مصر والسودان تحت العلم المصري ، وإصلاح معيشة المواطنين . وهذا الخلاف يدل على نشوء رغبة أمريكية في الإطاحة بالاحتلال البريطاني ، وإزالته لتحل محله، ومع مرور الأيام سوف تتنامى هذه الرغبة الأمريكية حتى تنجح في الضغط على إنجلترا بعدم التدخل للقضاء على ثورة ٢٣ يوليو التي قامت بمباركة أمريكية كما دلت على ذلك الوثائق الأمريكية ، كما نجحت أمريكا في الضغط على إنجلترا في توقيع اتفاقية الجلاء بعد ذلك كما تعترف بذلك الوثائق الأمريكية أيضاً، وكما صرَّح بذلك محمد نجيب ، وزكريا محيي الدين ، وعبد المنعم أمين وغيرهم من أعضاء مجلس قيادة الثورة .

ومما تجدر ملاحظته أن بريطانيا لم تحترم حدود معاهدة ١٩٣٦ فإن المعاهدة لم تخولها حق زيادة عدد جنودها في منطقة القناة على عشرة آلاف من القوات البرية، وأربعمائة من الطيارين مع الموظفين اللازمين لأعمالهم الفنية والإدارية ، ولكن بريطانيا تجاوزت هذا العدد إلى أضعافه المضاعفة . فزادت قوتها إلى ثمانين ألف مقاتل ، ومن ثم واصل الشعب كفاحه الذي اشتد في أعقاب الحرب العالمية الثانية التي انتهت عام ١٩٤٥ ، وشاركت الحكومة الشعب رسميّاً في المطالبة بـ الجلاء واستؤنفت المظاهرات الشعبية الضخمة على عامي ١٩٤٥ و ١٩٤٦ منادية بالجلاء وسالت فيها الدماء من جديد .

مشروع صدقي / بيفن

كان إسماعيل صدقي لا يؤمن بالديمقراطية ولا بالحرية إنما كان يؤمن بأن حكومة الأغلبية ما هي إلا حكومة الرعاع وأن الأفضل للبلاد أن تحكم بطريقة الطبيب الذي يضطر المريض لتجرع الدواء المرير ، أو ببتر الساعد العزيز لكي يسلم باقي الجسد " لم يكن إسماعيل صدقي خائناً لوطنه ، ولا بائعاً للإنجليز بلاده ، ولكنه كان غير

مؤمن بحكم الشعب للشعب ، وإنما يؤمن بنظرية " هيجل " نظرية القوة التي قام عليها حزب " النازي " في ألمانيا .. معاصرا لحكم صدقي باشا ، ثم حكم " الفاشيست " في إيطاليا قبيل ذلك ، أي حوالي سنة ١٩٢٣ ، عند قيام حركة " فيومي " التي قادها الصحفي " بنيتو موسوليني " والتي اعتنقها أيضاً "فرانكو" في أسبانيا ". [١]

وفي عام ١٩٤٧ بدأ إسماعيل صدقي ، رئيس الوزراء حينئذ ، المفاوضات مع الإنجليز لتعديل معاهدة ١٩٣٦ ليحقق لمصر الجلاء ، ووحدة وادي النيل وهما المطلبان اللذان كان أي مفاوض مصري يصر عليهما ولا يرضى بهما بديلاً ومن هذه الثوابت بدأ صدقي " يفاوض إنجلترا لإجلاء قواتها عن قناة السويس وإعادة الوحدة بين مصر والسودان " [٢] .

وسافر صدقي باشا إلى لندن هو ووزير الخارجية إبراهيم عبد الهادي "وانتهيا إلى مشروع اتفاق وقعاه ووقعه مستر بيفن (وزير الخارجية البريطانية) بالحروف الأولى من أسمائهم وعرف من بعد بمشروع " صدقي بيفن " [٣] وكان ينص هذا المشروع على " الجلاء التام في سبتمبر ١٩٤٩ ". [٤]

وينص البروتوكول الخاص بالجلاء في هذه المعاهدة على " اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن الجلاء التام عن الأراضي المصرية بواسطة القوات البريطانية يجب أن يكون قد تم في أول سبتمبر سنة ١٩٤٩ م وأن مدينتي القاهرة والإسكندرية والدلتا يجب أن تكون قد أخليت قبل مارس ١٩٤٨ م ". [٥]

وعرض صدقي المشروع على البرلمان الذي كان غالبية أعضائه منتمية لأحزاب، ولما كان صدقي ليس صاحب حزب له الأغلبية في البرلمان ، وأنه معين من قبل

([1]) محمد شوكت التوني " أحزاب وزعماء " الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع ط ص ٣٧ .
([2]) نفسه ص ١٧١ .
([3]) د. محمد حسين هيكل " مذكرات في السياسة المصرية " دار المعارف ص ٢٧٢
([4]) عبد الرحمن الرافعي " مقدمات ثورة ٢٣ يوليو " الدار القومية للطباعة والنشر ص ٣٤ .
([5]) عبد الرحمن الرافعي " في أعقاب الثورة المصرية " مرجع سابق ص ١٩٩ .

الملك ولم يتول رئاسة الوزارة بانتخابات حرة كما تقضي بذلك التقاليد الدستورية ، فإن غالبية أعضاء البرلمان عارضوا مشروع صدقي بيفن على ما فيه من قرارات كانت كفيلة بتحقيق الجلاء التام للقوات البريطانية عن كل أرض مصر والسودان في موعد أقصاه سبتمبر ١٩٤٩ .

الاحتلال مع الديمقراطية أم الاستقلال مع الديكتاتورية ؟

لقد آثر البرلمان المصري آنذاك إقامة حياة ديمقراطية سليمة بما فيها من انتخابات حرة نزيهة ، تأتي بمن تأتي به من أحزاب إلى السلطة وعدم تدخل الملك في كل ذلك – آثر الشعب المصري الحياة البرلمانية السليمة على جلاء الإنجليز. فإذا كان الجلاء يأتي على يد صدقي باشا المستبد المُعَيَّن من قبل الملك ولم تأت به انتخابات حرة تمثل إرادة الأمة فلا للجلاء ، ونعم لحرية الأمة في اختيار من يحكمها ؛ فالاحتلال سوف يرحل عاجلاً أم آجلاً لكن الذي يهم البرلمان هو نظام الحكم في مصر فهذا هو الباقي .

عندما قرأت هذا قديماً كنت ألوم على برلمان مصر الذي ضحَّى بجلاء الاحتلال من أجل ترسيخ حياة ديمقراطية سليمة لا يتلاعب بها الملك ، فقد كنت أرى أن جلاء الإنجليز سوف يمكِّن المصريين من إقامة حياة ديمقراطية سليمة كان يقف الإنجليز حائلاً دونها ، وعندما أمعنت النظر في تاريخ مصر اللاحق أدركت أن أعضاء البرلمان كانوا محقين في ذلك تماماً .

فقد قامت ثورة ٢٣ يوليو وطردت الملك ، وأسقطت الملكية ، وأقامت ديكتاتورية عسكرية أجْلَت الإنجليز ، ولكنها رسَّخت الديكتاتورية التي قهرت الشعب المصري نحو ستين عاماً تلك الديكتاتورية التي ارتكبت في حق مصر ما لم يركبه أي عدوان خارجي فقد شهدت مصر في ظل الاحتلال حياة شبه ديمقراطية ولولا استبداد الملك فؤاد وابنه فاروق لكانت نموذجاً يحتذى .

وبالقطع أنا أكره الاحتلال الأجنبي ولا أرضاه لأي أمة فضلاً عن بلادي كما أحب الحرية تعم كل البشر ولاسيما بلادي . ولقد تحررت – تقريباً – جميع بلاد العالم من الاحتلال الأجنبي ، ولكن كثيراً منها مازالت ترزح تحت نير دكتاتورية الحكام المستبدين من أبناء جلدتها .

ولقد توصَّل الضباط الأحرار إلى هذه النتيجة وهم في حرب فلسطين توصَّلوا إلى أن الحرب الحقيقية في مصر ضد المستبدين فيها لا ضد الاحتلال الذي ينعم في ظل هؤلاء المستبدين فكانت ثورتهم ضد الملك المستبد الذي أفسد الحياة البرلمانية وانتهك الدستور، ولم تكن ضد الاحتلال الإنجليزي الرابض في مدن القناة .

ويعتبر د. رشاد رشدي أن الحاكم المستبد أخطر من المستعمر المحتل فيقول: " إن من أهم مصادر الاعتداء على الإنسان المصري الفكر الماركسي الذي استوطن مصر مدة طويلة والذي تركز في أيدي مراكز القوى وقد حكمت مصر فترة غير قصيرة استطاعت خلالها أن تخلق أنماطاً من الفكر والسلوك الواعي وغير الواعي أساءت إلى الإنسان المصري كما لم يسيء إليه أحد من قبل .

إن مظاهر هذا العدوان كثيرة ومتعددة ولعل أخطرها تأليه من بيده السلطة فهم وحدهم أصحاب الإرادة وأعمالهم لا تقبل المناقشة أو حتى الكلام عنها ، علاقة مثل هذه بين الشعب وحكامه تقوم بالطبع على الخوف والشك الدائم المتبادل بين الطرفين وكأن الحاكم قد تحول إلى مستعمر لا يمت إلى أهل البلاد بصلة ولا هم له إلا السيطرة وفرض إرادته على الشعب ، وهذا النوع من الحكم الذي هو في الواقع استعمار مُقنَّع أسوأ من الاحتلال السافر "[1] .

لذا فلا عجب أن فضَّل كثيرٌ من علماء المسلمين السلطان الكافر العادل على السلطان المسلم الجائر .

([1]) جريدة الأهرام ٣١/ ١٠ / ١٩٧٨ .

الكافر العادل أم المسلم الجائر ؟

عندما احتل هولاكو بغداد سنة ٦٥٦ هجرية أمر بجمع العلماء والوجهاء لأجل الاستفتاء في جواب السؤال التالي :

" أيهما أفضل السلطان الكافر العادل أم السلطان المسلم الجائر ؟"

تحير العلماء في جوابه غير أن السيد ابن طاووس تدارك الأمر وكتب على ورقة : " الكافر العادل أفضل من المسلم الجائر"

ثم أمضى بتوقيعه على الورقة وتابعه على ذلك العلماء وبذلك نجا الجميع من بطش هولاكو وجبروته وعندما سئل ابن طاووس عن وجه جواب هذا قال: لأن الحاكم الظالم المسلم إسلامه لنفسه وظلمه على الرعية وأما العادل الكافر فكفره على نفسه ولكن عدله يشمل به الرعية.

وهناك كلام مشابه ورد في فتاوى ابن تيمية حيث قال : " إِنَّ النَّاسَ لَمْ يَتَنَازَعُوا فِي أَنَّ عَاقِبَةَ الظُّلْمِ وَخِيمَةٌ وَعَاقِبَةُ الْعَدْلِ كَرِيمَةٌ وَلِهَذَا يُرْوَى : " اللَّهُ يَنْصُرُ الدَّوْلَةَ الْعَادِلَةَ وَإِنْ كَانَتْ كَافِرَةً وَلا يَنْصُرُ الدَّوْلَةَ الظَّالِمَةَ وَإِنْ كَانَتْ مُؤْمِنَةً " [١] .

ويقول في موضع أخر : " إن أُمُورَ النَّاسِ تَسْتَقِيمُ فِي الدُّنْيَا مَعَ الْعَدْلِ الَّذِي فِيهِ الاشْتِرَاكُ فِي أَنْوَاعِ الإِثْمِ : أَكْثَرُ مِمَّا تَسْتَقِيمُ مَعَ الظُّلْمِ فِي الْحُقُوقِ وَإِنْ لَمْ تَشْتَرِكْ فِي إِثْمٍ ؛ وَلِهَذَا قِيلَ : إِنَّ اللَّهَ يُقِيمُ الدَّوْلَةَ الْعَادِلَةَ وَإِنْ كَانَتْ كَافِرَةً ؛ وَلا يُقِيمُ الظَّالِمَةَ وَإِنْ كَانَتْ مُسْلِمَةً . وَيُقَالُ : الدُّنْيَا تَدُومُ مَعَ الْعَدْلِ وَالْكُفْرِ وَلا تَدُومُ مَعَ الظُّلْمِ وَالإِسْلامِ . وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : " لَيْسَ ذَنْبٌ أَسْرَعَ عُقُوبَةً مِنْ الْبَغْيِ وَقَطِيعَةِ الرَّحِمِ " فَالْبَاغِي يُصْرَعُ فِي الدُّنْيَا وَإِنْ كَانَ مَغْفُورًا لَهُ مَرْحُومًا فِي الآخِرَةِ وَذَلِكَ أَنَّ الْعَدْلَ نِظَامُ كُلِّ شَيْءٍ ؛ فَإِذَا أُقِيمَ أَمْرُ الدُّنْيَا بِعَدْلِ قَامَتْ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِصَاحِبِهَا فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاقٍ وَمَتَى لَمْ تَقُمْ بِعَدْلِ لَمْ تَقُمْ وَإِنْ كَانَ لِصَاحِبِهَا مِنْ الإِيمَانِ مَا يُجْزَى بِهِ فِي الآخِرَةِ." [٢]

---

(1) مجموع فتاوى ابن تيمية ج٦ ص ٣٢٢.
(2) نفسه ص ٣٤٠.

لذا كان أعضاء البرلمان المصري برفضهم مشروع صدقي بيفن – الذي يعد أفضل من اتفاقية الجلاء التي سيوقعها جمال عبد الناصر مع الإنجليز بعد خمس سنوات – يعبرون عن رفضهم الحكم المستبد ، وتدخل الملك في سياسة البلاد وفرض رئيس الوزراء ووزرائه على الشعب ، إن رغبة أعضاء البرلمان المصري في حياة ديمقراطية كانت مقدمة على قبول اتفاقية تحقق جلاء الإنجليز عن مصر إذا جاءت عن طريق صدقي باشا الفاشستي عدو الدستور ، وقالوا إن كان صدقي المفروض من الملك على الشعب قد حقق هذا الإنجاز فإنه بمقدور الوفد وهم يمثل الأغلبية أن يتوصل إلى اتفاقية أفضل عندما يأتي إلى الحكم ويتفاوض مع الإنجليز.

لماذا رفض البرلمان اتفاقية صدقي / بيفن ؟

لذا نظر أعضاء البرلمان إلى بنود هذه الاتفاقية بعين السخط التي تبدي المساوئ فطالبوا بالجلاء الفوري للقوات الإنجليزية وقالوا " إن تقدير ثلاث سنوات أجلاً لإتمامه تقدير مبالغ فيه وأن الجلاء مستطاع في أقل من ذلك كذلك بكثير " كما اعترضوا على اتفاقية الدفاع المشترك بين إنجلترا ومصر والتي جاءت على النحو التالي " اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أنه في حالة ما إذا أصبحت مصر محل اعتداء مسلح أو في حالة ما إذا كان اشتبكت المملكة المتحدة في حرب كنتيجة لوقوع اعتداء مسلح على البلاد المتاخمة لمصر فإنما يتخذان بالتعاون الوثيق وبعد المشاورة أي إجراء تتبين ضرورته ريثما يتخذ مجلس الأمن الوسائل اللازمة لإعادة السلم . " [1]

الدفاع المشترك بين مشروع صدقي / بيفن ومعاهدة الجلاء

إن معاهدة الدفاع المشترك الموجودة في مشروع صدقي / بيفن والتي اعترضت عليها المعارضة محكومة برضا الطرفين وليس فيها أي إلزام لمصر بضرورة فعل شيء دون إرادتها لأن لمصر حرية الاختيار في التعاون مع إنجلترا في الحرب حالة

([1]) عبد الرحمن الرافعي " في أعقاب الثورة المصرية " مرجع سابق ص ١٩٦.

وقوع عدوان مسلح على أي بلد متاخم لحدود مصر ، ورفض مصر للتعاون مع انجلترا لا يعطي انجلترا الحق في إعادة احتلال مصر بل ليس أمام إنجلترا طبقاً لنصوص المعاهدة إلا الاحتكام إلى نصوص هيئة الأمم المتحدة .

وهاك نص المادة السادسة من الاتفاقية " كل خلاف على تطبيق أو تفسير نصوص هذه المعاهدة يكون قد تعذر عليهما [أي على مصر وانجلترا] حله بمفاوضات تجري بينهما يصفى طبقاً لنصوص هيئة الأمم المتحدة ". (١)

وعليه فإن نفاذ المادة الخاصة بالدفاع المشترك لا يتم إلا إذا كان فيه مصلحة للطرفين وعليه فلا ضرر منه على مصر على الإطلاق ، وكان الغرض منه منع أي قوى امبريالية باحتلال مصر كما حاولت ألمانيا فعل ذلك في الحرب العالمية الثانية فانجلترا تخشى إن هي انسحبت من مصر أن تتعرض مصر أو البلاد المجاورة لها للاحتلال الألماني أو أية قوة أخرى معادية لانجلترا ، ولا ضير على مصر من جراء هذا بل على العكس إن هذه الاتفاقية ستكف أي يدٍ أجنبية تفكر في الاعتداء على الأراضي المصرية والأراضي العربية المجاورة لها .

وإذا قارنا هذه المادة بنظيرتها في اتفاقية الجلاء التي ستوقعها مصر في عهد الدكتاتورية العسكرية يتبين لنا أنها أفضل بكثير منها فقد نصت اتفاقية الجلاء في مادتها الثالثة على : " تبقى أجزاء من القاعدة التي كانت للإنجليز في قناة السويس في حالة صالحة للاستعمال معدة للاستخدام وفي حالة وقوع هجوم مسلح من دولة من الخارج على أي بلد يكون طرفاً في معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية أو على تركيا تقدم مصر لبريطانيا من التسهيلات ما قد يكون لازماً لتهيئة القاعدة للحرب وإدارتها ، وتتضمن هذه التسهيلات استخدام الموانئ المصرية في حدود ما تقتضيه الضرورة القصوى للأغراض سالفة الذكر وفي حالة حدوث تهديد بهجوم مسلح من دولة من الخارج على أيدي بلد يكون طرفاً في معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية أو تركيا يجري التشاور فورا بين مصر وبريطانيا ."

---

(١) نفسه ص ١٩٧.

وسوف نرى أن النخبة المصرية والأحزاب قد رفضت هذه الاتفاقية كما سيأتي بيانه في حينه .

فشل مفاوضات حزب الوفد حول الجلاء

ويندم حزب الوفد بعد ذلك لأنه ضيع فرصة الجلاء ، ولقد حاول بعد ذلك في مفاوضاته مع إنجلترا التي امتدت من مارس سنة ١٩٥٠ إلى سبتمبر ١٩٥١ أن يصل إلى اتفاقية أفضل من مشروع صدقي بيفن لكنه فشل ومما جاء في هذه المفاوضات قول النحاس مخاطباً الفيلد مارشال سليم (رئيس أركان حرب الإمبراطورية البريطانية وأحد المفاوضين) : " لقد اتفقتم مع صدقي باشا على أن يتم الجلاء التام في سبتمبر سنة ١٩٤٩ فكيف يمكن أن أقول للشعب المصري غير ذلك؟ وقد كنا ضد صدقي باشا في إرجاء الجلاء إلى ذلك التاريخ وطلبنا الجلاء الناجز " وقال في موضع آخر "ولو أن هذا الاتفاق – اتفاق صدقي/ بيفن – قد أبرم في ذلك الحين لما بقيت الآن [سنة ١٩٥٠] في مصر قوات بريطانية " وقال محمد صلاح الدين وزير الخارجية المصرية في ذلك الحين " سبق للوفد المصري عندما كان في المعارضة أن رفض فكرة الدفاع المشترك وأجمع الرأي العام المصري على تأييده في هذا الرفض ، وانتهى الأمر بأن رفض أغلبية المفاوضين مشروع صدقي بيفن من أجل الدفاع المشترك وذلك بالرغم مما تضمنه هذا المشروع من تقرير الجلاء الكامل بحراً وبراً وجواً . " [١]

عرض قضية مصر على مجلس الأمن

أجرى النقراشي مفاوضات مع السير رونالد كامبل لتحقيق الجلاء عن مصر ولكنها فشلت ، فقام النقراشي بعرض قضية مصر على مجلس الأمن (من أغسطس إلى سبتمبر ١٩٤٨) ولكن مجلس الأمن خذل القضية المصرية بتقاعسه عن اتخاذ قرار بشأنها ، وتركها معلقة .

---

(١) لمزيد من التفصيل الرجوع إلى عبد الرحمن الرافعي " مقدمات ثورة ٢٣ يوليو " الفصل الأول " إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ والكفاح في القنال " .

ولابد من الإشارة إلى أن من أسباب فشل القضية المصرية أمام مجلس الأمن برقية بعث بها الوفد المصري برئاسة مصطفى النحاس " إلى مجلس الأمن وإلى السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة قبيل نظر القضية برقية أعلن فيها أن الحكومة المصرية التي رفعت دعوى مصر أمام المجلس لا تمثل على أي وجه شعب وادي النيل الذي تؤيد أغلبيته الساحقة الوفد المصري وأنها على أكثر تقدير تمثل الأشخاص الذين تتألف هي منهم ، وأنها تدعي لنفسها حق التصرف في سياسة مصر الدولية رغم أنفها ووفقاً لما تمليه مصالح سياسية رجعية وإقطاعية رفضها الشعب المحكوم حكماً دكتاتوريّاً وأن شكوى تلك الحكومة إلى مجلس الأمن لا يمكن أن تكون لها قيمة الوثيقة القومية المعبرة عن مطالب الشعب . " [1]

ويُعَلِّق عبد الرحمن الرافعي على البرقية التي بعث بها الوفد المصري برئاسة مصطفى النحاس فيقول : " فمثل هذه البرقية كانت في الواقع صدمة أصابت مصر في أشد الأوقات حرجاً وأحوجها إلى أن تظهر أمام الخطر الخارجي – ولو مؤقتاً – موحدة الكلمة متحدة الجبهة ولكن الأنانية والأهواء الشخصية جعلت الوفد يطعن مصر من الخلف ."[2]

حرية التعبير قبل وبعد ثورة يوليو عبد الرحمن الرافعي نموذجا

والقارئ لكتب الرافعي التي كتبها قبل الثورة يجد فيها نقداً شديداً لحزب الوفد بالحق وبالباطل بدوافع حزبية لأن حزب الوفد كان حزب الأغلبية أما الحزب الذي ينتمي إليه الرافعي فهو الحزب الوطني وهو أحد أحزاب الأقلية ومع ذلك لم ينله أدنى أذى من جراء هجومه الشديد على حزب الوفد في الوقت الذي لم يجرؤ الرافعي على أن ينتقد أي قرار قامت به الثورة حتى إلغاء الدستور وحل الأحزاب والعصف بالمعارضين وإقامة المحاكم العسكرية لمحاكمتهم ... إلخ لم يجرؤ الرافعي على كتابة كلمة واحدة – وقد

---

(1) عبد الرحمن الرافعي " في أعقاب الثورة المصرية " ج٣ مرجع سابق ص ٢٣٣ .
(2) نفسه ص ٢٣٣ .

قرأت كل ما نشر له بعد الثورة – في نقض أي قرار اتخذه مجلس قيادة الثورة أو اتخذه عبد الناصر بعد حل مجلس قيادة الثورة.

وهكذا في ظل حكومتين غير دستوريتين تُفضل المعارضة المتمثلة في الوفد فقط هذه المرة الوقوف ضد حكومة النقراشي المعينة حتى ولو اضطرها ذلك إلى المساهمة في إفشال قضية مصر أمام مجلس الأمن ، رغبةً في تثبيت نظام لحكم مصر يقوم على احترام للدستور الذي لا يقل نضال الأمة من أجله عن نضالها من أجل الجلاء، وأن إطلاق يد الملك في حكم مصر هو ووزاراته المعينة غير الدستورية لا يقل خطراً عن الاحتلال الإنجليزي نفسه .

ولو أن الشعب المصري تمسَّك بحقه في أن تحكمه حكومة برلمانية تأتي بها انتخابات حرة ونزيهة تمسكه بالجلاء لكان لمصر شأن آخر على الصعيدين العالمي والعربي ، ولكن للأسف تنازل الشعب المصري – طوعاً أو كرهاً – عن حقوقه الدستورية في سبيل استقلاله فكانت النتيجة أن فقد الاثنين معا : حريته واستقلال بلاده !!

جلاء الإنجليز عن القاهرة والإسكندرية

وتحت ضغط الكفاح الشعبي المتزايد جلا الإنجليز عن قلعة القاهرة في ٤ يوليه ١٩٤٦ وسلموها إلى الجيش المصري وأنزل العلم البريطاني الذي كان يرفرف عليها طوال أربعة وستين عاماً ثم يجلو أيضاً عام ١٩٤٧ عن المواقع التي كانوا يحتلونها في القاهرة والإسكندرية وضواحيها وانتقلوا إلى منطقة قناة السويس وقاعدتها.

إلغاء معاهدة ٣٦ وبدأ الكفاح المسلح ضد الإنجليز

ونتيجة ضغط الرأي العام أعلنت حكومة الوفد في أكتوبر ١٩٥١ إلغاء معاهدة عام ١٩٣٦ وكان هذا الإلغاء إذاناً باستئناف الكفاح المسلح بين الفدائيين المصريين والجيش البريطاني وكان كفاحاً مريراً بذل فيه الفدائيون وجموع المواطنين التضحيات الكثيرة .

وقف النحاس باشا على منبر مجلس النواب مساء يوم الاثنين ٨ أكتوبر ١٩٥١ ، وألقى بياناً مستفيضاً عن سياسة الحكومة نحو معاهدة ١٩٣٦ ، أعلن فيها قطع المباحثات السياسية بين الحكومتين المصرية والبريطانية بعد أن تبين بجلاء عدم جدواها كما أعلن إلغاء معاهدة ١٩٣٦ بكلمته التاريخية : " من أجل مصر أبرمت معاهدة ١٩٣٦ ، ومن أجل مصر أطالبكم اليوم بإلغائها " كما ألغى اتفاقيتي ١٩ يناير و ١٠ يوليه سنة ١٨٩٩بشأن إدارة السودان ، كما قدم مرسوماً بمشروع قانون بتبديل الدستور وجعل لقب الملك " ملك مصر والسودان " [١]

إن الكفاح ضد الإنجليز وما تخلله من بطولة وفداء ، وجهاد وتضحية ، ومقاطعة تامة ، وعدم تعاون مع الاحتلال ، ومنع التموين عن قواته قد أنتج ثمرات طيبة كان لها أثرها في تغيير وجهة النظر البريطانية في فائدة القاعدة الحربية في قناة السويس ، فإن هذه القاعدة لا تكون صالحة للقتال أو إيواء جيش كبير إلا إذا كانت مسنودة من شعب صديق ، وحكومة صديقة ، وأن تكون مواصلاتها ووسائل تموينها سهلة ميسرة مكفولة في حالة السلم ، وخاصة في وقت الحرب . ولقد تبين من كفاح المصريين سنة ١٩٥١ ، ١٩٥٢ أن هذه القاعدة مهددة بالخطر، وعديمة الجدوى للإنجليز في حالتي السلم والحرب جميعاً .

فالتضحيات التي بذلت والدماء التي سفكت في معارك القتال لم تذهب عبثاً، بل إن لها فضلاً كبيراً في جنوح الإنجليز إلى قبول الجلاء . بعد أن كانوا مُصرِّين على الرفض ، ولقد اعترف الإنجليز في غمرة الكفاح بهذه الحقائق .

قال اللورد ستانسجيت في هذا الصدد في مجلس اللوردات : " إن القاعدة البريطانية في منطقة القناة أصبحت لا تصلح عسكريّاً ، وإن الكُره الذي يحف بها يجعلها مهددة، فلا معنى لبقائها " .

---

(١) عبد الرحمن الرافعي " في أعقاب الثورة المصرية " ج٣ مرجع سابق ص ٣٣٥ .

وبلغ من شدة توتر أعصاب الجنود البريطانيين أنهم باتوا يتساءلون عن جدوى الاحتفاظ بقاعدة عسكرية فقدت قيمتها نتيجة الشعور الوطني المعادي وعما إذا كان من الأوفق تجنب احتكاكات سياسية جديدة بالبدء في إنشاء قاعدة أخرى في جهة تعرب حكومتها عن رغبتها في الانضمام إلى قيادة الشرق الأوسط أو على الأقل في منطقة لا يكون وجود القوات الإنجليزية فيها مدعاة للسخط والاستنكار " [1] .

محمد نجيب ومباحثات الجلاء

كان من أهم نتائج قيام ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ ونجاحها انضمام الجيش إلى الشعب في معركة التحرير والجلاء فاشتد ساعد مصر بانضمام قواتها المسلحة إلى قوى الشعب المكافح ورأى الإنجليز أن انضمام هاتين القوتين العظميين واتحادهما في ظل الثورة ما يجعل بقاء الإنجليز في أية بقعة من أرض الوطن أمراً مستحيلاً ولا مناص من الجلاء عن منطقة القناة .

في عام ١٩٥٣ رسمت حكومة الثورة خطوط الكفاح وأمدته بالعون والتنظيم وعقد في مقر مجلس الوزراء في ٢٧ إبريل ١٩٥٣ أول اجتماع لمباحثات الجلاء كان برئاسة محمد نجيب ، مع الجانب البريطاني الذي أبدى أول الأمر مراوغة وأصر على البقاء لذا أوقف محمد نجيب المفاوضات في مايو ١٩٥٣ وأمر بمواصلة العمليات الفدائية ضد الإنجليز في مدن القناة .

ولجأ الجانب البريطاني إلى التهديد والوعيد ونصحت بريطانيا رعاياها بالرحيل عن البلاد في شهر مايو ١٩٥٣ وتوتر الوضع في ١٩٥٣ بعد خطف المصريين أحد رجال الطيران يسمى " رجدن " .

وفي ديسمبر ١٩٥٣ حدثت حركة واسعة داخل معسكرات القناة وفي يناير ١٩٥٤ تعددت الحوادث ضد الجنود الإنجليز وصرح المستر سلوين لويد الوزير البريطاني في

---

(١) نقلاً عن عبد الرحمن الرافعي " مقدمات ثورة ٢٣ يوليو " مرجع سابق ص ١١٨ ، ١١٩.

مجلس العموم أنه من المستحيل الوصول إلى اتفاق مع مصر ، مادامت هذه الحوادث مستمرة ، وفي أوائل فبراير صرح في مجلس العموم باختفاء جنود بريطانيين في القناة وفي مارس ١٩٥٤ تجددت حوادث القناة وقدم السفير البريطاني احتجاجاً على مصرع ضابط بريطاني وإصابة آخر في القناة ، وأعلن وكيل وزارة الخارجية البريطانية في مجلس العموم في مايو ١٩٥٤ أنه وقع اعتداء على الرعايا البريطانيين في منطقة القناة في غضون الأسابيع الماضية.

وفي يونيو ١٩٥٤ صرح سلوين لويد في مجلس العموم أن مستقبل المفاوضات بين مصر وبريطانيا يتوقف على مدى تعاون مصر في الكشف عن المسئولين في الحوادث التي وقعت في منطقة القناة ، كذلك صرحت الدوائر الرسمية الأمريكية أنها تؤيد موقف بريطانيا ، من مصر ، وقال جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكية إنه لا يستطيع انتهاج سياسة مستقلة عن بريطانيا وفرنسا في الشرق الأوسط.

كان الإنجليز طيلة المدة التي استغرقتها المباحثات أي من إبريل ١٩٥٣ إلى أكتوبر ١٩٥٤ يتطلعون إلى انقلاب داخلي في مصر أو انقسام جبهة المقاومة ويفتح أمام الإنجليز أبواب التدخل أو المماطلة والتسويف فلم يحدث شيء من ذلك بل بقيت الجبهة الداخلية متماسكة مما فوَّت على الإنجليز فرصة التدخل والإصرار على بقاء الاحتلال ، وفي ذلك يقول جمال عبد الناصر : " وقعت المعركة فعلاً على أرض منطقة القناة وبالأيدي المتحدة القوية ، وبالدم الزكي الذي سال في منطقة القناة ، وقعنا اتفاقية الجلاء وانتصرنا في حرب الاستقلال " .

استؤنفت المباحثات في يوليه ١٩٥٤ ولكن في هذه المرة لم يكن محمد نجيب هو الذي يمثل مصر في المفاوضات كما في المرات السابقة إنما الذي كان يمثل الجانب المصري جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وعبد الطيف البغدادي وصلاح سالم ومحمود فوزي ومثل الجانب البريطاني السير رالف ستيفنسون السفير البريطاني في مصر وميجر بنسون القائد العام للقوات البريطانية في منطقة القناة والمستر رالف

موري الوزير المفوض في السفارة البريطانية ثم المستر انتوني هيد وزير حربية بريطانيا المساعد لشئون الشرق الأوسط لإنقاذ المباحثات وإزالة العقبات التي تعترض.

وانتهى الطرفان إلى عقد الاتفاقية الأولى التي تضمنت المبادئ الرئيسية للاتفاق النهائي المقترح إعداده لتنظيم الجلاء، وقعها الطرفان بالأحرف الأولى في ٢٧ يوليه ١٩٥٤ بقاعة الاجتماعات بدار مجلس الوزراء وقعها عن الجانب المصري جمال عبد الناصر رئيس الوزراء ، وعن الجانب البريطاني المستر أنتوني هيد وزير الحربية .

لكن السؤال كيف تحولت مفاوضات الجلاء من محمد نجيب إلى جمال عبد الناصر ، وكيف وُفِّق عبد الناصر فيما فشل فيه محمد نجيب ؟

وهذه هي القصة من البداية .

مبادرة إسرائيل للتفاوض مع مصر

وتبدأ القصة في ٢٣ أغسطس ١٩٥٢ حيث بعث علي شوقي وزير مفوض السفارة المصرية بباريس برسالة إلى علي ماهر باشا رئيس الوزراء ووزير الخارجية جاء بها :

اتصل شخص بمنزلي يوم ٢٢ أغسطس ١٩٥٢ وسأل عما إذا كان بإمكانه الاتصال بي في صباح اليوم التالي واعتذر عن كشف هويته .. وفي يوم ٢٣ جاء الشخص المذكر إلى منزلي وذكر أنه صموئيل ديفون السكرتير الأول بالسفارة الإسرائيلية في باريس.

وقال أنه مكلف من حكومته بنقل رسالة رسمية كتبت على ورقة بسيطة ليس عليها شعار السفارة الإسرائيلية ومؤرخة ٢٢ أغسطس وبها : تقترح حكومة إسرائيل على الحكومة المصرية عقد اجتماع لبحث إقامة سلام بين البلدين وبينما الحكومة الإسرائيلية على استعداد تام لإجراء مفاوضات سلام فوري فإنه ستوافق أيضا على إجراء محادثات تمهيدية فقد في هذه المرحلة وإذا رأت مصر أن ذلك مناسب وهدفها استطلاع إمكانية إقامة سلام أو على الأقل إيجاد في هذا الاتجاه فيسكون من المرغوب أن تعلن مصر رد فعلها على هذا الاقتراح بأسرع ما يمكن.

وفي يوم ٢٣ أغسطس ذهب صموئيل ديفون إلى منزل على شوقي وأطلعه على الرسالة السابقة وقد استغرق هذا اللقاء أربعين دقيقة وكان أغلب الحديث بينهما يدور باللغة العربية .

وفي ضوء هذه الاتصالات ورغم عدم الرد على المبادرة الإسرائيلية فإن محمد نجيب أول رئيس جمهورية لمصر كان له رأي في أولية وأهمية الصراع العربي الإسرائيلي حيث كان يرى في ذلك الوقت أن إسرائيل ليست هي العدو الأول لمصر وإنما انجلترا التي تحتل قناة السويس وتضع على أرضها أكثر من ٨٠ ألف جندي من جنودها .

وذلك المعنى أيضا قد ردده عبد الناصر في الثالث عشر من ديسمبر عام ١٩٥٣ حيث قال : يتناسى قادة العرب السبب الأول وهو انجلترا ويقولون أنه إسرائيل اليهود ويخشون أن يقولوا انجلترا .

وفي نهاية عام ١٩٥٢ وبداية ١٩٥٣ وبرغم عدم الرد على مبادرة إسرائيل إلا أنه لم يكن هناك موقف عدائي واضح أو معلن بصورة سافرة من جانب القيادة المصرية تجاه إسرائيل .

ورغم أن محمد نجيب قرر ألا يرد على مبادرة إسرائيل لأن الوقت لم يحن لبحث العلاقة مع إسرائيل فإن عبد الناصر قد قرر مواصلة العلاقة مع إسرائيل بعيداً عن محمد نجيب ومجلس قيادة الثورة فقد جاء في الوثائق السرية الإسرائيلية أنه في ١٢ مايو ١٩٥٣ بعث صموئيل ديفون المفوض الإسرائيلي بالسفارة الإسرائيلية في باريس برسالة سرية وشخصية إلى رؤبين شيلوح بوزارة الخارجية في تل أبيب قال فيها : إن الملحق الصحفي بالسفارة المصرية في باريس عبد الرحمن صادق قد قدم نفسه لي وأدلى بصفته مفوضاً من قبل القيادة المصرية أنه ممثل لحكومته في الاتصال السري وسيقوم بمحادثاته معي في إطار التعليمات التي معه وقد قال لي: أنه تلقى تعليمات من عبد الناصر لكي يبلغه بالرد على الاقتراح الإسرائيلي في موضوع السلام الذي تلقاه مؤخراً .

وكان عبد الناصر ، في مباحثاته السرية مع إسرائيل ، يربط إمكانية وجود صلح أو سلام مع إسرائيل بجلاء بريطانيا عن مصر وقد طلب من إسرائيل مساعدته في ذلك.[1]

إذن كان هدف عبد الناصر تحقيق إنجاز جلاء الإنجليز على يديه بمساعدة أمريكية إسرائيلية فكيف تمَّ له ذلك ؟ هذا ما نعرضه له الآن .

أسباب فشل مفاوضات الجلاء مع نجيب

لقد بدأ أول اجتماع بين المصريين والإنجليز لمفاوضات الجلاء في ٢٧ إبريل عام ١٩٥٣ وكان على الجانب المصري الرئيس محمد نجيب والدكتور محمود فوزي وزير الخارجية وجمال عبد الناصر وعبد اللطيف البغدادي وعبد الحكيم عامر وصلاح سالم.

وعلى الجانب الإنجليزي كان هناك السر رالف ستيفنسون والجنرال سير بريان روبرستون والمستر كروزويل والجنرال سير آرثر ساندرز والبريحادير اوف والبريجادير هوب والجروب وكابتن دافيز .

وقد عقد الجانبان ست اجتماعات ثم أوقفت في الأربعاء السادس من مايو ١٩٥٣ حيث لم تصل إلى اتفاق محدد.

يقول محمد نجيب عن سبب توقف المباحثات : " وكان وراء هذا القرار ما لمسته من مراوغات من الجانب البريطاني ؛ فقد وافقنا على بقاء بعض الفنيين البريطانيين في القاعدة، لمدة معينة ، لكن البريطانيون أرادوا استغلال هذه الموافقة، لتوسيع عدد أولئك الفنيين بحيث يصبحون فعلاً ، احتلال جديد ، في صورة مختلفة .

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول الاتصالات السرية التي جرت بين عبد الناصر وإسرائيل راجع الفصل الرابع: علاقة عبد الناصر سرية ومصلحة وسلطة في كتاب محمد الطويل " لعبة الأمم وعبد الناصر " المكتب المصري الحديث .

وأعلنت للشعب أنني قطعت المباحثات ، وقلت في بيان ١٩ مايو عبر الأثير: " لقد قطعت المباحثات بيننا وبين الإنجليز نتيجة لمحاولتهم العبث بالمبدأ الذي جعلناه أساساً في هذه المباحثات وهو جلاء جنود الاحتلال عن أرضنا جلاءً كاملاً دون قيد ولا شرط ... " (١)

ونتيجة لفشل المفاوضات وظهور بوادر أزمة في المنطقة وصل جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكي إلى القاهرة ضمن جولة له في المنطقة والتقى بالرئيس محمد نجيب وطلب منه دالاس قائلاً : " إنني أريد منك أن تعدني بأن يخيم الهدوء على منطقة قناة السويس إلى أن أعود من رحلتي في الشرق الأوسط إلى واشنطن وأجتمع بالرئيس الأمريكي إيزنهاور.

فقلت له : " لكن .. هل يقدم لك الإنجليز نفس الوعد ؟ إن الإنجليز لم ولن يحترموا ذلك إذ أن اعتداءاتهم على المصريين تقع كل يوم في منطقة القناة وهذا لا يمكن وصفه إلا أنها محاولات مقصودة لاستفزاز المصريين الذين طالبتهم في بياني الذي أذيع منذ أيام بأن يلتزموا الهدوء والصبر .

قال دالاس: " إن حكومة أيزنهاور عنيت بدراسة الدفاع عن الشرق الأوسط بالاشتراك مع بريطانيا وأن مسألة الدفاع عن هذا الجزء من العالم ورفاهيته من المسائل التي تعنى بها الحكومة الأمريكية .

لم أكن في حاجة لمزيد من الإيضاح فقد كان كلام دالاس مباشراً وقاطعاً يريد أن ندخل في إطار الأحلاف الغربية ، يريد أن نستبدل بالاحتلال القديم الاحتلال الجديد.

قلت له : إن الخطر الشيوعي هو خطر محتمل ، ولكن الواقع الآن هو أن الإنجليز يحتلون بلادنا فعلاً رغم إرادتنا ، فهم أعداؤنا ، ومن البديهي أنه لا يمكننا أن نتحالف مع أعدائنا .

---

(١) محمد نجيب " كنت رئيساً لمصر " المكتب المصري الحديث ص ٣٠٧ .

وقلت له : إن جلاء الجيوش البريطانية هو أهم شيء أجمع عليه الشعب المصري ، أما الحديث عن عمل حزام حول الاتحاد السوفيتي واشتراك مصر في حلف مع العالم الغربي فهذا أمر لا يمكنني البحث فيه الآن ، لكني أعدك بدراسة هذا الموضوع بعد جلاء الإنجليز وتحرير أرضنا ... وأنهى دالاس حديثه بالطلب الذي طلبه في البداية، وهو الوعد بأن يشمل الهدوء منطقة القناة إلى أن يعود إلى واشنطن . [1]

علاقات عبد الناصر بالأمريكان بمفاوضات الجلاء

ولم يشأ محمد نجيب تقوية علاقته بالأمريكان وفي ذلك يقول : " كان إحساسي بخطر احتواء الأمريكان للثورة هو دافعي لقطع حبال الاجتماعات الخاصة مع رجالهم، وتأكيداً لهذا الموقف ، أعلنت بصراحة لوكالة اليونيتدبرس ونحن على وشك المفاوضات مع الإنجليز بأنني : " أصر على أن يكون الجلاء غير مشروط بشرط ما فنحن غير مستعدين لمناقشة أية منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط سواء كانت حلفاً أو ميثاقاً أو تحت أي اسم تطلقه عليها " .

ولكن عرفت (الكلام ما زال لنجيب) أن الاجتماعات الخاصة مع الأمريكان استمرت سرّاً مع جمال عبد الناصر وعدد من أعضاء مجلس القيادة ، وعندما عرفت ذلك عارضت هذا الاتجاه بشدة ونصحتهم بالابتعاد عن هذه الاتصالات ، وأخذت جمال عبد الناصر معي إلى مكتبي وقلت له :

– إن وجود المخابرات المركزية وسطنا أمر خطير جداً .

قال : لكن ..

ولم أتركه يعترض وقلت له : إن الأمريكان يريدون تخريب الثورة واحتوائها لتسير في ركابهم ، ويجب أن تقطع صلتك بهم فوراً .

ووعدني عبد الناصر بذلك . لكنه لم ينفذ وعده ، واكتشفت ذلك بنفسي .

---

(1) محمد نجيب " كنت رئيساً لمصر " المكتب المصري الحديث ص ٣١٠ ، ٣١١ .

ففي يوم كنت أغادر مكتبي في القيادة ليلاً ، فمررت على مكتب جمال عبد الناصر فوجدت عنده كيرميت روزفلت رجل المخابرات الأمريكية الذي حضر العشاء معنا عند عبد المنعم أمين ، والذي تحدَّث عن دوره في مصر بعد الثورة مايلز كوبلاند في كتابه " لعبة الأمم " .

فسألت عبد الناصر : ماذا يفعل كرميت روزفلت عندك يا جمال ؟

فقال لي : إنه كان يرغب في مقابلة سيادتكم !

فغضبت لهذا العذر الذي هو أقبح من ذنب ، وقلت له في جفاء " أنت تعرف أنني أكره رجال المخابرات ، ولا أريد مقابلة هذا الرجل ، وإذا كان الأمريكان يريدون الاتصال بي فعلاً فالأفضل أن يتصل بي السفير الأمريكي فقط .

ووعدني عبد الناصر مرة أخرى أن لا يتصل بهم .

ولكنه مرة أخرى لم ينفذ وعده ؛ فلم تنقطع اتصالاته مع الأمريكان بل زادت . [1]

ويذكر محمد نجيب أن الأمريكان في هذه الفترة كانوا يظهرون في صورة الدولة التي تريد مساعدتنا في التخلُّص من الاحتلال البريطاني فيقول أيضاً:

" كنت لا أجد مناسبة في أي مقابلة رسمية دون أن أثير معهم الحديث في ضرورة إقناع البريطانيين بقبول مبدأ الجلاء .

حتى أن مستر تشرشل رئيس الوزراء البريطانية قد صرَّح يوم وصول مستر دالاس : " يبدو أن مصر تقبل أن تكون أمريكا طرفاً ثالثاً في مباحثات الجلاء ؟ !

وكان السفير كافري قد عرض عليَّ هذا فعلاً ، لكني رفضته . وسألت دالاس عن تصريح تشرشل فقال : قرأت التصريح . ولم يعقب فخشيت أن يكون ما قاله تشرشل صحيحاً ، وخشيت أن يكون هناك اتفاقاً بين أمريكا وبريطانيا على ذلك ، وخشيت أن

---

(1) محمد نجيب " كنت رئيساً لمصر " المكتب المصري الحديث ص ٣١٣ .

يؤثر تصريح تشرشل على الثورة ؛ فخرجت من اجتماع دالاس ، وقلت للصحافيين تعقيباً على تصريح مستر تشرتشل : " إننا لن نقبل خصماً ثانياً ، فما قاله تشرشل غير صحيح " . وغضب دالاس من كلامي." [1]

توقف مباحثات الجلاء وبدء العمليات الفدائية

ونتيجة لتوقف المباحثات المصرية / الإنجليزية بسبب مراوغة الإنجليز ، واشتراطها بالاتفاق مع أمريكا على ربط مصر بحلف عسكري ضد الخطر السوفيتي أعطى محمد نجيب الضوء الأخضر للعمليات الفدائية في القناة للضغط على الإنجليز في إتمام اتفاقية الجلاء دون قيد أو شرط .

يقول محمد نجيب : " أحسست بقوة روحية تسيطر عليَّ ، جعلتني أعطي الضوء الأخضر لبدء عمليات الفدائيين ضد الإنجليز في منطقة القناة ، وكانت هذه العمليات تتم تحت إشراف وقيادة ضباط من المخابرات المصرية .. وبمجرد أن بدأت العمليات الفدائية في القناة حتى احتجت السفارة البريطانية ، وكان ردي دائماً على احتجاجاتها المتكررة هو : " إنني سأعمل على حفظ الأمن مع تقديري للشعور الوطني الملتهب "

وحمل لي هذا الاجتماع ذات مرة ريتشارد كروسمان عضو البرلمان البريطاني وقال: " إنكم تدفعون الأمور إلى حافة الصدام ".

قلت له : قل لحكومتك إن صبر مصر أو شك أن ينفد وأن فرصة الوصول إلى اتفاق مشرِّف لن تظل سانحة إلى الأبد ."

وبعد أيام من لقاء كروسمان قال لي كافري : إن حوادث الصدام بين مصر وبريطانيا تهدد باضطراب في منطقة الشرق الأوسط وهي منطقة يهم أمريكا استمرار الهدوء فيها في هذه الفترة التي التهبت فيها الحرب الباردة بيننا وبين السوفيت.

فقلت له : إن مراوغة الإنجليز كانت السبب المباشر في قطع المفاوضات وفي عودة حرب العصابات .

---

(1) محمد نجيب " كنت رئيساً لمصر " المكتب المصري الحديث ص ٣١٤ .

أمريكا تعرض التوسط بين مصر وانجلترا لإتمام الجلاء

وعرض كافري وساطة الأمريكان مرة أخرى بعد أن كانوا توسطوا في تسهيل بدء المفاوضات ، واقترح أن يشتركوا في المفاوضات كطرف ثالث ضماناً لنجاحها ولكني، رفضت هذا الاقتراح لاعتقادي أن المصالح الأمريكية / البريطانية أكثر اقتراباً من المصالح المصرية / الأمريكية .

وعرض كافري اقترحاً آخر يتضمنه عرضاً للوساطة بيننا وبين الإنجليز بقصد تضييق شقة الخلاف وتحديد المحادثات إذا بدأت في التفصيلات مما يزيد في فرصة النجاح ، وقبلت ذلك على ألا يرتبط حديث الجلاء بموضوع تسليح القوات المصرية أو التعاون الاقتصادي أو موقف مصر الدولي من النزاع بين الكتلتين .. وإن كانت أمريكا في نفس الوقت قد مارست ضغطاً على بريطانيا ، أكثر من مرة للعودة إلى مفاوضات الجلاء لكن الضغط الأكبر في رأيي كان للفدائيين المصريين في القناة. [1]

عودة المفاوضات مع الإنجليز برئاسة نجيب

وعادت المباحثات مرة ثانية برئاسة محمد نجيب ، ولم تكن هناك صعوبات كبيرة في تحديد المدة اللازمة لسحب القوات البريطانية إذ اتفق على تحديدها بثمانية عشر شهراً ، واتفق على أن يتم ذلك تدريجيّاً ، وأن تحل القوات المصرية محل القوات المنسحبة أولاً بأول .

وكان محمد نجيب يعلق اهتماماً كبيراً على أن تصبح قاعدة القناة في نهاية المدة المذكورة مصرية تماماً حيث كان هذا هو الضمان لتنفيذ الاتفاق على تصفية القاعدة، ولكن واجهت الاتفاق عند هذه النقطة صعوبات نشأت من اختلاف وجهات النظر ، وعن هذا الخلاف يقول محمد نجيب : " كانت أمريكا ، في نفس الوقت قد مارست ضغطاً على بريطانيا ، أكثر من مرة ، للعودة إلى مفاوضات الجلاء ، لكن الضغط الأكبر في رأي كان الفدائيين المصريين في القناة .

([1]) محمد نجيب " كنت رئيساً لمصر " المكتب المصري الحديث ص ٣١٩ ، ٣٢٠ .

فقد كان الإنجليز يماطلون ويسوِّفون في عودة المفاوضات ، حتى تنتهي الانتخابات السودانية .. خشية أن يؤثر فوز مصر في مفاوضات الجلاء على تلك الانتخابات فتساعد على إنجاح مرشحي الأحزاب التي تطالب بالاتحاد مع مصر . وعندما انجلى الموقف في السودان في يناير ١٩٥٤ بفوز مرشحي الأحزاب المطالبة بالاتحاد مع مصر ، أضافت الأحداث الداخلية عوائق أخرى ، ومن هذه الأحداث اتهام الإخوان بالاعتداء على السفارة البريطانية ثم الخلاف الذي تفجر بيني وبين عبد الناصر .

وتخلى تشرشل عن منصبه في رئاسة الوزراء البريطانية ، وتولى أنطوني أيدن وزير الخارجية مكانه ، وفي أول مارس أعلن أيدن في مجلس العموم :

" لا يمكن لحكومتي أن تستأنف المباحثات مع مصر حول الجلاء عن منطقة القناة بسبب الأحداث الجارية في مصر وفي منطقة القناة بالذات .

وكان أيدن يشير بهذه العبارة إلى العمليات الفدائية ضد الإنجليز والتي وصلت إلى مداها في ديسمبر ١٩٥٣ .

وقبلت أن تخف العمليات ، وقبل الإنجليز عودة المفاوضات .

وقلت لصحيفة الديلي هير : " إننا نريد تسوية مع بريطانيا كما أننا لا نريد الاشتباك في أي نزاع وإنما نريد أن ننهي النزاع القديم إلى غير رجعة ، وتكلمت عن مسألة الفنيين البريطانيين الذين سيستعان بهم في صيانة القاعدة والتي كانت أحد أسباب قطع المفاوضات ، وقلت : إنهم ينبغي أن يكونوا تحت إشراف الحكومة المصرية .. كان عليَّ أن أذكر بنقاط الخلاف التي أدت إلى قطع المفاوضات ، قبل عودتها من خلال الوساطة الأمريكية الجديدة ، وقد قَبِلْتُ وساطة الأمريكان حتى لا تدخل اجتماعات المحادثات في دوامة الأحاديث التي يجيد البريطانيون إثارتها لتضيع الحقيقة وسط التفاصيل الكثيرة .

ودارت الوساطة على مدة سحب القوات المعسكرة في القناة وعلى المدة اللازمة لتصفية قاعدة القناة ، وقد تبين من المباحثات السابقة أن فيها من المنشآت

والمستودعات ما أعد لتجهيز جيش قوامه مليون جندي للحرب في الشرق الأوسط خلال أيام محددة ، ولما لاح أن شقة الخلاف قد ضاقت إلى الحد الذي يرجى أن ينتهي الأمر بالاتفاق بدأت المحادثات مرة ثانية .

ولم تقم صعوبات كثيرة لتحديد المدة اللازمة لسحب القوات البريطانية إذ اتفق على تحديها بثمانية عشر شهراً . واتفق أيضاً على أن يتم ذلك تدريجيّاً ، وأن تحل القوات المصرية محل القوات المنسحبة أولاً بأول .

وكنت أعلق اهتماماً كبيراً على أن تصبح قاعدة القناة في نهاية المدة المذكورة مصرية وتحت يدنا ، حيث كان هذا هو الضمان لتنفيذ الاتفاق على تصفية القاعدة ، وواجهتنا عند هذه النقطة صعوبات نشأت من اختلاف وجهات النظر .

كان الأمريكان يقولون إن قاعدة القناة لم تعد قاعدة بريطانية بقدر ما أصبحت قاعدة غربية إستراتيجية أعدت للدفاع عن منطقة الشرق الأوسط بأكملها ، وإن تصفية هذه القاعدة في الظروف الدولية الراهنة إنما تعني نقلها إلى موقع آخر ما لم ينجل الموقف عن استبعاد وقوع الحرب تماماً، ولذا كان الاتفاق على الجلاء مرتبطاً بأن تكون المدة التي تحدد لتصفية القاعدة كافية لنقلها أو لزوال خطر الحرب ، على أن تبقى خلال هذه المدة في حالة تصلح لاستعمالها وأن تعود إليها القوات البريطانية عند الضرورة.

ودار نقاش طويل حول مدة تصفية القاعدة، اقترحت أن تكون ثلاث سنوات ونصفاً بعد الثمانية عشر شهراً التي يتم فيها الجلاء ، في حين كان الجانب البريطاني يتمسك بأن تكون المدة خمس سنوات ونصف السنة .

وحدث خلاف أكبر حول حق العودة للقاعدة إذا تمسكتُ بأن يحدد هذا على نحو منضبط يقتصر على حدوث هجوم مسلح على مصر أو الدول العربية المشتركة في ميثاق الضمان الجماعي العربي في حين دخل الإنجليز في تعميمات حول العودة في حالة خطر الحرب أو قيام حالة دولية مفاجئة ثم انتهوا إلى المطالبة بإضافة تركيا

وإيران ثم استبعدوا إيران وأصروا على تركيا وأخيراً استعبدوها وأقروا وجهه نظرنا كاملة.

وكان الأمريكان يتوسطون لتقريب وجهات النظر خارج قاعة الاجتماعات واستطاعوا أن يصلوا مع البريطانيين إلى اتفاق بأنه إذا زدنا مدة التصفية تنازلوا عن عسكرة الخبراء ، وبعد استشارات مع المختصين المصريين وافقتُ على ذلك.

ولكني فوجئتُ والمفاوضات تمضي في طريقها بعدول الإنجليز عما قبلوه بخصوص ضبط حالة العودة إلى القاعدة ، ملحين في أن تشمل هذه الحالة أي هجوم على الشرق الأوسط وهو رقعة مائعة المعالم تضم إيران وتركيا .

ولم يقفوا عند هذا الحد بل ظهر من مذكراتهم الأخيرة أنهم يقصدون إلى إبقاء القاعدة ذاتها بعد إنهاء مدتها .

وهنا كان الكيل قد فاض بي ، وأعلنت مرة ثانية دون تردد قطع المباحثات." [1]

كيف تحولت مفاوضات الجلاء من نجيب إلى عبد الناصر ؟

ترى ماذا حدث لتتراجع إنجلترا عما اتَّفقت مع محمد نجيب عليه ؟

يقول محمد نجيب : " رغم أني قطعت المفاوضات للمرة الثانية بلا تردد فإن الإنجليز في الحقيقة لم يكونوا على خطأ لتراجعهم فيما توصلنا إليه بشأن حالة العودة للقاعدة فقد أحسوا بالخلافات التي نشبت بيني وبين عبد الناصر ومجلس قيادة الثورة، وأدركوا إمكانية استثمار هذه الخلافات لصالحهم ، ولتحقيق مكاسب أكبر لهم .

ولم تكن الخلافات خارج قاعدة التفاوض معهم ، إنما كانت داخلها أيضاً . فعندما كنت أجلس مع باقي أعضاء الوفد المصري والبريطاني على مائدة المفاوضات ، كنت أجد ظاهرة غريبة ، أقرب إلى لعب الصغار ، كان بعض الأعضاء المصريين

([1]) محمد نجيب " كنت رئيساً لمصر " المكتب المصري الحديث ص ٣٢٢ ، ٣٢٣.

يكتبون أوراقاً صغيرة ويمررونها إلى جمال عبد الناصر الذي كان يقرأها ويشير إلى مرسلها بهزة رأس خفيفة ، ولاحظ الإنجليز ذلك أيضاً ، ولأن هذه الحركة كانت لا تأتي إلا من العسكريين فقط ، فقد أحس المفاوض الإنجليزي بأن جبهة المفاوض المصري بها ثقوب، وغير مُتَّحدة ، وهذا ما كنت أسعى إليه وأنا في القاعة ، أن نبدوا متماسكين ، متحدين ، لا خلاف بيننا ، لكن عبد الناصر كان له رأي آخر ، وكان يوحي بأننا على خلاف ، وكان يريد أن يثبت للإنجليز أنه الرئيس الفعلي من خلال الحركات التي كان يقوم بها رجاله داخل القاعة أمامهم.

ويوم وقعت هذه الظاهرة أول مرة استدعيت جمال عبد الناصر بعد الاجتماع في مكتبي وثرت في وجهه ، وقلت له في غضب لا حد له : إن تصرفاتك أمام المفاوضين الإنجليز لا تضعفني أنا وإنما تضعف مصر ، أنت مسئول عن كل نتيجة نصل إليها ؛ لأن مثل هذه التصرفات تعلن أن بيننا خلافات ، وسوف يستفيد الإنجليز منها وسيسعون إلى تعميقها ، وإذا كنت أقبل فيما بيننا فأنا أرفضه على مائدة مفاوضات العدو .

وأحنى عبد الناصر رأسه ولم يرد .

وتصورت أنه استوعب الدرس ، لكنني اكتشفت أنني كمن يؤذن في مالطا. [1]

إلى هذا الحد بلغت بعبد الناصر الرغبة في إقصاء محمد نجيب عن مفاوضات الجلاء لينفرد بها هو ويكسب من ورائها المجد والشهرة فسيقال ، وقد قيل فعلاً ، إن عبد الناصر هو الذي استطاع أن يجلي الإنجليز عن مصر بعد احتلال دام أربع وسبعون سنة !!

ولم يكتف عبد الناصر بذلك بل راح يتصل بالجنرال روبرتسون كبير المفاوضين العسكريين سراً ويعرض عليه مرونة أكبر في المفاوضات إذا تولى هو المفاوضات

([1]) محمد نجيب " كنت رئيساً لمصر " المكتب المصري الحديث ص ٣٢٣ ، ٣٢٤.

لاحقاً لذا تراجع الجانب البريطاني عما سبق وأبداه من موافقة على شروط محمد نجيب!!

ولقد اعترف روبرتسون بذلك في مذكراته .

بل إن هناك حادثاً قد وقع وله تأثير كبير على مفاوضات نجيب مع الإنجليز، حيث اختطف بعض الفدائيين المصريين جاويشاً بريطانيّاً من منطقة قناة السويس مما سبب هياجاً شديداً للبريطانيين وطالبوا بعودته وحاصر القائد البريطاني مدينة الإسماعيلية وعزلها تماماً للتفتيش عنه، وأرسل أيضاً إنذاراً لوكيل المحافظة باتخاذ إجراءات عنيفة ضد المدينة.. بل وصل الأمر إلى البرلمان الإنجليزي الذي ناقش الإنذار وأقره . ولكن محمد نجيب رفض هذا الإنذار وأصدر أمره إلى وكيل المحافظة برفضه أيضاً، وعندما طلب مستر هافكي الوزير المفوض البريطاني مقابلة محمد نجيب رفض نجيب تلك المقابلة وفجأة ظهر الجاويش في باريس ثم لندن .

يقول محمد نجيب : " وعرفت أن بعض أعوان عبد الناصر هرَّبوا الجاويش الإنجليزي كعربون محبة لعقد الصفقة الكبرى للتخلص مني ، وتأكدت من ذلك عندما قرأت في مذكرات الجنرال روبرتسون كبير المفاوضين العسكريين أن جمال عبد الناصر كان يتصل بهم سراً في هذه المرحلة ". [1]

ولا شك أن هذه التصرفات ومرونة عبد الناصر الخفية والتي عرضت مدة تصفية قاعدة قناة السويس لتكون سبعة سنوات بدلاً من ثلاث كما اتفق معهم محمد نجيب كل هذا أدَّى إلى قطع المفاوضات مع محمد نجيب.

وبعد أن تخلص عبد الناصر من محمد نجيب عن طريق المظاهرات المأجورة في أزمة مارس. [2]

---

(1) محمد نجيب " كنت رئيساً لمصر " المكتب المصري الحديث ص ٣٢٨.

(2) راجع تفاصيل أزمة مارس كتابنا " العامان المجهولان في تاريخ ثورة يوليو " دار زهور المعرفة والبركة .

لماذا وقعت إنجلترا اتفاقية الجلاء مع عبد الناصر ؟

عادت المفاوضات للمرة الثالثة برئاسة عبد الناصر حيث وقَّع اتفاقية الجلاء بالأحرف الأولى في ٢٧ يوليو ١٩٥٤ وقد نصت على أن مدتها سبعة سنوات وأن جزءاً من القاعدة البريطانية سيظل في حالة تأهب للعمل فوراً حسب النص التالي: في حالة هجوم أي قوة خارجية على مصر أو على أي دولة من دول الجامعة العربية أو تركيا – والتي رفضها محمد نجيب – فإن مصر سوف تقدم المساعدات الضرورية لتجهيز القاعدة وعليها أن تستعد لذلك، كما نصت على أن تجلو القوات البريطانية من كل الأراضي المصرية في خلال ٢٠ شهراً ابتداء من يوم توقيع الاتفاقية، وأن تحظى بريطانيا بمركز الدولة الأولى بالرعاية في استخدام التسهيلات المصرية.

حسن التهامي يروي أسرار توقيع اتفاقية الجلاء

وفي هذا الصدد كان هناك أحد الشهود الرئيسيين على سير هذه المفاوضات وما دار حولها وخلفها.. بل كان أحد قيادات الفدائيين الذين قادوا العلميات الفدائية ضد قوات الاحتلال الإنجليزي قبل وبعد الثورة في قناة السويس أنه حسن التهامي. [١]

يقول حسن التهامي : " كان الرئيس محمد نجيب يستند في ضغطه على البريطانيين في مفاوضات الجلاء على قوة الوطنية المصرية الممثلة في العلميات الفدائية بقناة السويس ولا سيما أنه كان على معرفة بمعظم العناصر منذ حرب فلسطين عام ١٩٤٨ بينما كان عبد الناصر يناور بقدرته على كسب العمل الفدائي مقابل قيادته ورئاسته للتفاوض بدلاً من محمد نجيب كما طلب منه ذلك الأمريكان والإنجليز عكس ما طلبوه من محمد نجيب وهو إنهاء قوة العمل الفدائي في القناة حتى يشعروا بالاطمئنان وخاصة أن البرلمان في عهد إيدن ومن بعده كانت فيه زوابع

---

(١) حسن التهامي أحد الضباط الأحرار ومن أقرب الضباط لعبد الناصر جعله عبد الناصر همزة الوصل بينه وبين المخابرات الامريكية يقول عنه كوبلاند في كتاب " لعبة الأمم " حسن التهامي المساعد الوطني الأول لجمال عبد الناصر " ص ١٧٩ .

من الانزعاج على ما أطلقوا عليه حينئذ حياة أسرهم المقيمة في منطقة القناة في ظل حماية العلم البريطاني .. كانت في خطر.

وكانت أشهر تلك الانزعاجات تلك التي أثيرت عقب عملية مرشح المياه بالتل الكبير والذي قتل فيه كل القوة الداعمة البريطانية عن هذا المرشح .. مما دفع إيدن وقتئذ ورئيسه ونستون تشرشل أن يعلنا أنهما يعملان كل ما يمكن عمله لتأمين حياة البريطانيين المقيمين في منطقة القناة في مواجهة هتافات البرلمان البريطاني والتي كانت تردد: أن بقاءنا على أراضي القناة لا يساوي ما نضحي به من أبنائنا على هذه الأرض.

وكانت هذه الانزعاجات والهلع الذي يصيب البرلمان البريطاني نتيجة قوة التأثير السياسي للعمل الفدائي المصري الوطني في منطقة قناة السويس.

إن الاقتراح الذي تقدم به عبد الناصر إمعاناً في إظهار مرونة إزاء البريطانيين وهو مدة السبعة سنوات وهي تقع بين المدة المقترحة من محمد نجيب وهي خمس سنوات والاثنتي عشرة سنة التي كان يراها البريطانيون .. فإنه (أي عبد الناصر) رغم ذلك فقد اتخذ هذا الاقتراح كدلالة لانقسام الجانب المصري وذريعة لقطع المفاوضات مع نجيب وقد أرسل وزير الخارجية البريطاني انتوني إيدان برسالة إلى وفده بالقاهرة ليرفض هذا الاقتراح أيضاً وعندئذ تأجَّلت المفاوضات إلى أجل غير مسمى في انتظار التوافق بين الأفكار المصرية والبريطانية وبالطبع فإن رسالة وزير الخارجية البريطاني أتت بنتيجة لما سبق عرضه من تصرفات واتصالات سرية بين عبد الناصر والمفاوضين الإنجليز .

لقد قلت لعبد الناصر : إنني على استعداد لتصعيد العمل الفدائي على ضفتي القناة وإن أدى هذا إلى إعادة تنفيذ خطة إغلاق قناة السويس أي تكرار علمية اللغم الذي سماه أنور السادات فيما بعد التيتل.. وبالتالي سأدفع البريطانيين إلى طلب الانسحاب والجلاء حفاظاً على أرواح أبنائهم ونستعمل بذلك ردود الفعل السياسي داخل الحكم

البريطاني نفسه ولا سيما أن هناك سابقة لذلك في معركة مرشح المياه كدرس سياسي ضاغط لا حدود له على طبيعة العمل السياسي نفسه في بريطانيا.. وأن لديَّ القدرة على تحقيق ذلك .. ولكن عبد الناصر رد قائلاً :

دعنا نناور عن طريق العمل السياسي بالضغط على بريطانيا.

وبذلك رفض إمكانية العمل الفدائي الذي سبق وأن استعملناه أو استخدماه كورقة في أيدينا وليس في أيدي دولة أخرى.

وسألني عبد الناصر : هل يمكن لمايلز كوبلاند عن طريق كيم روزفلت أن يؤثر على مسار هذه المفاوضات ؟؟

قلت : إن هذا سيكون محك واضح ومباشر وصريح لإمكانية توافق المصالح الأمريكية مع مصالح مصر الوطنية وسوف يكون ذلك اختباراً لتنمية تضامنهم معنا أو على الأقل التعاطف مع آمالنا الوطنية وآمال المنطقة كلها وسيكون هذا في النهاية عملية اختبارية لهم !!

وسوف لا أتحدث مع كيم روزفلت بل سأكتب إلى جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكي بضعة سطور وسأبعث بها إليها عن طريق مايلز كوبلاند وسأطلب الرد عليها لتحديد موقفه إزاء هذه المطالب المصرية الوطنية .

وبالفعل استدعيت مايلز كوبلاند إلى منزلي بالمعادي وحيث كان هو أيضاً يقيم في فيلا بالمعادي وتحدثت معه على هذا الأساس وطلب مني رسالة خطية وكان ذلك عندما تأهب للانصراف ونحن واقفين أمام باب الشقة، فتناولت على الفور ورقة من نوتة خطابات زرقاء اللون وكتبت الآتي وترجمته:

عزيزي / مستر جون فوستر دالاس. وزير الخارجية الأمريكية ...

إنني أعلم فيك مفاهيم الثقة في الله والذي يعرف الله لابد أن يعرف الحق وإني أقول لك في هذه السطور أن آمال الوطنية تستوجب جلاء المستعمر البريطاني عن أرض

مصر وهذه الرسالة أبعث بها إليك لحثك على مخاطبة حلفائك البريطانيين بأن يتراجعوا عن تصلب موقفهم في المفاوضات ويقبلوا شروط مصر الوطنية لأنه لا مفر من الجلاء بطريقة أو بأخرى وسوف أرى من أجابتك على هذه الرسالة تفهمك وتقديرك لمصالحنا الوطنية . مع تحياتي الطيبة

حسن التهامي

وأعطيت هذه الورقة داخل مظروف إلى مايلز كوبلاند وكتبت عليها إلى جون فوستر دالاس شخصياً .

وعقب ذلك سألني عبد الناصر إذا كنت قد بعثت بالرسالة فأبلغته بأنني أعطيتها لمايلز كوبلاند ليسلمها إلى دالاس وإنني أنتظر الرد.

وفي صباح ٢٧ يوليو ١٩٥٤ وصل كوبلاند لمطار القاهرة واتجه على الفور وَلَدَى وصوله إلى منزلي حيث كان ذلك اليوم المقرر فيه الاجتماع النهائي للمفاوضات أو يوم التفاوض النهائي مع الجانب وأخبرني كوبلاند أن أنتوني ناتج أيدن وزير الدولة البريطاني الذي يرأس الجانب البريطاني المفاوض لحسم هذا التفاوض وإنهائه لديه تعليمات بقبول شروط مصر جميعاً وأهمها الاكتفاء بخمسة سنوات فقط كافية للعودة إلى قناة السويس في حالة حرب أو التهديد بحرب فاتصلت بعبد الناصر من منزلي منعاً لضياع الوقت، وأبلغته بذلك ثم توجهت إلى مكان التفاوض الأخير حيث كان في استراحة الملك فاروق بجوار الهرم الأكبر بالجيزة، وجلست مع عبد الناصر وصلاح سالم في حديقة استراحة الملك فاروق بجوار الهرم الأكبر بالجيزة، وجلست مع عبد الناصر وصلاح سالم في حديقة الاستراحة وناقشته فيما أبغلنا به من مايلز كوبلاند وهي رسالة واضحة وضوحاً شديداً : إن أنتوني ناتج وزير الخارجية البريطاني سيوقع حسب التعليمات الصادرة إليه على الموافقة على شروط مصر وهي التي سبق وأن أبداها محمد نجيب والتي توقفت المفاوضات عندها من قبل، وعلى قمتها تحديده مدة الخمس سنوات للعودة إلى القناة وليس سبع سنوات أو اثني عشر عاماً في حالة نشوب حرب .

ثم قام عبد الناصر ومعه صلاح سالم أحد أعضاء الجانب المصري في المفاوضات وتوجهوا إلى جلسة الاجتماع وقد شكرني على هذه الرسالة صلاح سالم وقد ترقرقت دمعة في عينيه من شدة الفرح .

ثم انتظر حتى تنتهي المفاوضات وفور ذلك قابلت عبد الناصر متسائلاً عما تم ؟

فإذا به يرد قائلاً : لقد وافقت على مطلب بريطانيا الأصلي وهو سبعة أعوام، والمعروف أن هذه المدة هي التي سبق واقترحها كنوع من مرونته التفاوضية فسألته مندهشاً : لكن الرجل لدية تعليمات من لندن بالموافقة على مطالب مصر الوطنية بما فيها مدة الخمس سنوات.

فقال لي بالنص: لم أشأ المساومة مع البريطانيين على الجلاء ... وقد وقعت على ما اتفقنا عليه.

ثم خرج عبد الناصر لرجال الإعلام والصحافة كبطل من أبطال الجلاء البريطاني عن مصر وأعلن قولته الشهيرة : فليحمل الاستعمار عصاه على كاهله ويرحل وإلا فليقاتل دفاعاً عن وجوده .

إن هذه العبارات والشعارات التي استخدمها عبد الناصر قد صُنِعَت وصيغت له من أجل كرسي القيادة واستهوى وجذب بها الجماهير الطيبة .. وخاطب بها كل وجدان وطني في مصر، حيث كان هذا الوجدان ينبض بالآمال الوطنية العريضة.. فقد كانت هذه الصياغة جزء من خطة إعلامية قال عنها الخبير الأمريكي بأول لينارجر: أنه لابد من استخدام كل وسائل الإعلام لنلمس بها مشاعر الوطنيين المصريين حتى يرقى عبد الناصر إلى كرسي الزعامة الوطنية ، ونحن كنا أدرى وعلى علم بخفايا هذه الحملات الإعلامية التمجيدية كما كنا نحن والوطنيين في مصر وقود المعركة إذا لزم الأمر ظناً أنها من أجل مصر!! [1]

([1]) من حوار محمد الطويل مع حسن التهامي وذكر بتمامه في الفصل الخامس : " أسرار في عملية الجلاء البريطاني عن مصر وتواطؤ عبد الناصر مع الوفد البريطاني" في كتابه " لعبة الأمم وعبد الناصر " المكتب المصري الحديث .

لماذا رفض نجيب توقيع اتفاقية الجلاء بصفته رئيسا للجمهورية ؟

وهكذا تمت اتفاقية الجلاء على يد عبد الناصر بدلاً من إتمامها على يد محمد نجيب بشروط أفضل خدمة للإنجليز والأمريكان وزعامة عبد الناصر .

ورفض نجيب توقيع الاتفاقية وكان ما يزال هو رئيس الجمهورية :

يقول محمد نجيب في ذلك : " الحقيقة أنا لم أرفض هذه الاتفاقية لأنها كانت جزء من صفقة للتخلص مني ، وإنما للأسباب والملاحظات التي ذكرتها ، وأيضاً لأنه لم يعرضها على الشعب في استفتاء عام بعد إلغاء الأحكام العرفية ، وبيني وبين نفسي قررت ألا أصدق على الاتفاقية باعتباري رئيس الجمهورية لكن اكتشفت أن الدستور المؤقت لا ينص على ضرورة أن يصدق رئيس الجمهورية على الاتفاقيات والمعاهدات.

وطلبت من سليمان حافظ أن يقول لي ما أفعله ، لكنه كان قد انسحب من الحياة العامة بعد حادث الاعتداء على السنهوري ومجلس الدولة .

وعلمت أن عبد الناصر عرض الاتفاقية على مجلس الوزراء وأن المجلس وافق عليها بالإجماع ، كما نشرت صحف اليوم التالي للاجتماع ، لكن في الحقيقة لم يوافق المجلس لا بالإجماع ولا بالأغلبية فقد كان عبد الناصر يقرأ بنود الاتفاقية ، فلمح مظاهر الاعتراض على فتحي رضوان فقال له : لعل الأخ فتحي معارض .

فقال فتحي رضوان : فعلاً لكني أنتظر أن تفرغ من القراءة .

ولكن عبد الناصر لم يقرأ الاتفاقية كاملة فقد دخل إسماعيل الأزهري وبعض الوزراء السودانيين وانصرف جمال معهم إلى مكتبه الخاص ، ثم عاد لينهي الجلسة، دون أن يكمل القراءة . " [1]

([1]) محمد نجيب " كنت رئيساً لمصر " المكتب المصري الحديث ص ٣٢٨.

لماذا رفضت القوى الوطنية اتفاقية الجلاء ؟

يؤكد سليمان حافظ ما رواه نجيب عن فتحي رضوان في كتابه "ذكريات عن الثورة" [١] كما يذكر رأيه الرافض للمعاهدة فيقول : " انسحاب القوات البريطانية من منطقة القناة ، وهو حدث له خطره . ولكن ليس الجلاء الذي جاهد المصريون جميعاً في سبيله بقدر قلَّ أو جلَّ بل مرحلة من مراحله ، ما دامت القاعدة العسكرية جاثمة في منطقة من بلادنا خمس سنوات ونصف السنة مكملة لمدة سبع سنوات قابلة للتجديد تبقى خلالها القاعدة مُهيَّأة لعودة قوات أجنبية لمواجهة احتمالات قد لا يكون لنا فيها ناقة ولا جمل ، عودة من شأنها تعريض بلادنا لويلات حرب تأتي على الحرث والنسل ، نكون فيها بمثابة حطب لوقود غيرنا . إن الجلاء لا يتم إلا بزوال تلك القاعدة إلى غير رجعة ، لأن الإستراتيجية الحديثة لم تعد الآن تعتمد على قوات متنقلة تعسكر بل على قواعد ثابتة تقام ." [٢]

وتثور القوى السياسية – لآخر مرة في الحقبة الناصرية – على اتفاقية الجلاء "وتبلورت معارضة الأخوان للثورة وكل القوى السياسية ضد ما ورد في اتفاقية الجلاء من حق عودة القوات البريطانية إلى مصر في حالة وقوع هجوم مسلح على أي بلد يكون طرفاً في معاهدة الدفاع المشترك بين الجامعة العربية أو تركيا .

وعندما تم التوقيع النهائي على الاتفاقية يوم ١٩ أكتوبر لم تستقبلها الجماهير استقبالا طيباً . " [٣]

فقد جاءت الاتفاقية مخيبة للآمال المصرية فلم تكن تتناسب مع حجم التضحيات التي قدمها الشعب المصري ولم ترق لمستوى معاهدة ١٩٣٦التي وقعها مصطفى النحاس والتي ألغاها في أكتوبر ١٩٥١ ليبدأ الكفاح المسلح ضد الإنجليز في مدن

([1]) انظر سليمان حافظ " ذكرياتي عن الثورة " دار الشروق ص ١٣٥ .
([2]) سليمان حافظ " ذكرياتي عن الثورة " دار الشروق ص ١٤٢ .
([3]) أحمد حمروش " ثورة ٢٣ يوليه " ج١ مرجع سابق ص ٣٢٨ .

القناة ولا لمشروع صدقي / بيفن الذي رفضه البرلمان المصري ، ولا مباحثات محمد نجيب مع الإنجليز .

يقول جيفري ارونسون : " قدمت شروط الاتفاقية التزاماً مصريّاً غير مشروط للمشاركة في الدفاع ضد السوفيت . وقد نظرت مجلة " ميدل إيست جورنال " ذات المكانة للفوائد التي جنتها مصر من بريطانيا نتيجة للاتفاقية كشيء سيكلوجي تماماً وقد استفاد بسرعة معارضو عبد الناصر السياسيون الذين ما زالوا نشطين من الحل الوسط الذي توصل إليه مع البريطانيين ، واصمين عبد الناصر بأنه عميل الغرب الذي ضنَّ باستقلال مصر مرة أخرى مقابل وعد ببضعة دولارات من الغرب .

ووفقاً لشروط الاتفاقية احتفظت بريطانيا بحق الوصول إلى القاعدة حتى ١٩٦١ بما يعني ٥ سنوات أطول مما نصت عليه اتفاقية ١٩٣٦ والتي كانت سوف تنفض قريباً. أما المواد المتعلقة بتنشيط القاعدة بما فيها إعادة إدخال قوات بريطانية في حالة هجوم مسلح من أي قوة خارجية على أي عضو في الجامعة العربية أو تركيا فقد بدت أنها تصدق على مصير مصر المعادي للسوفيت . " [١]

يقول توفيق الحكيم تعليقاً على اتفاقية الجلاء : " جاءني ، يوم أن وقَّع رجال الثورة عل بنود جلاء الإنجليز ، بعض رجال الأحزاب السابقة وأطلعوني على بنود الوثيقة قائلين لي إنها نفس البنود والشروط التي سبق عرضها على مصر ورفضتها الأحزاب جميعاً . فمن بين هذه البنود شرط يبيح للإنجليز العودة إلى احتلال مصر إذا تعرَّضت المنطقة لأخطار الحرب كما أن السودان وبقاؤه مرتبطاً بمصر كان دائماً الشرط الأساسي لك مفاوض على اختلاف الأحزاب . وأذكر بالفعل أني كنت جالساً في مأتم للعزاء كان ذلك قبل الثورة بنحو عشرة أعوام فدخل مصطفى النحاس وأخذ يتكلم مع من معه بصوته المرتفع المسموع ويقول إن الصخرة التي كانت تتحطم عليها المفاوضات المصرية دائماً من أجل إجلاء الإنجليز هي السودان ، ولو سمح لنا بطرح مسألة السودان جانباً لتمَّ الجلاء منذ عشرينات هذه القرن . ولكن ما من سياسي

([١]) جيفري ارونسون " العلاقات المصرية الأمريكية " مكتبة مدبولي ص ١٥٠ .

في البلد كان يسمح لنفسه بذلك . وما كانت البلد ليسمح له . ومضت الأعوام وجاءت الثورة وتركت السودان ووقعت الوثيقة مع الإنجليز على الجلاء المشروط أيضاً بعودتهم .

ففيم إذن كان انتظار مصر ثلاثين عاماً ؟ " [1]

ويقول جان لاكوتير في كتابه " ناصر " : " لم يبد البكباشي عبد الناصر أكثر انعزالاً بنظر الشعب المصري كما بدا في اليوم الذي حمل فيه إلى الشعب المصري اتفاقية الجلاء .. ويروي " ناتنج " أنه احتفظ بقلم عبد الناصر الذي استعاره منه لتوقيع اتفاقية الجلاء فقال له عبد الناصر مداعباً : " أظن أنكم أخذتم مني في هذه الاتفاقية ، فهل تسمح بإعادة قلمي ؟! "

دور أمريكا في جلاء الإنجليز عن مصر

حظيت الاتفاقية بتأييد الأمريكان الذين كان لهم الدور الكبير في إتمامها فقد مارَس " أيزنهاور " ضغوطاً قوية على بريطانيا لسحب قواتها ، ويروي ايزنهاور في مذكراته أنه كان يعتقد " أن احتفاظ بريطانيا بقوات كبيرة بصورة دائمة في منطقة تابعة لحكومة غيورة ومستاءة ووسط تجمعات سكانية معادية لم يكن مستساغاً أو عمليّاً ومن هنا شجَّعنا "جون دالاس " وأنا البريطانيين على أن يجلوا بالتدريج ."

كما لوحا بالمعونة العسكرية لمصر ، واستخدما ورقة الاقتصاد لإقناعها بالموافقة، وعندما نوقشت الاتفاقية في الاجتماع الوزاري لحلف شمال الأطلسي في باريس أكد المجتمعون على أنها عمل مُرْضٍ وتقدم التسهيلات للغرب وبينوا أنهم تخلصوا من مصدر الاحتكاك الرئيسي مع العالم العربي مما يؤهل للقيام بدور أكثر إيجابية وإفادة فيما يتعلق بمشكلات الشرق الأوسط . [2]

ووصل الأمر بأيزنهاور أن هدد تشرشل بانتهاج سياسة مستقلة عن انجلترا إن لم تسارع انجلترا بإتمام معاهدة الجلاء مع مصر .

([1]) توفيق الحكيم " عودة الوعي " دار الشروق الطبعة الثانية ص ٥٠ .

([2]) موسوعة " مقاتل من الصحراء " العدوان الثلاثي المبحث الثاني " الجلاء " .

يقول جيفري ارونسون : " سافر كل من إيدن وتشرشل إلى واشنطن في ٢٥ يونيو ١٩٥٤ لمناقشات حول الجلاء وضغط أيزنهاور على تشرشل للوصول إلى اتفاق سريع مع مصر محذراً أن الولايات المتحدة سوف تنفصل عن لندن وتتبع سياسة مستقلة عن الاهتمامات البريطانية إن لم يتم هذا قريباً . " [١]

ويقول عبد المنعم أمين عضو مجلس قيادة الثورة والمفوَّض منه بالاتصال بالأمريكان : " الحقيقة أن اتصالاتي بالأمريكان بعد ذلك كان لها نتائجها في مسائل كثيرة مثل المفاوضات مع الإنجليز فالذي حدث أن انجلترا كانت مصممة على أن الجلاء لابد أن يكون سنتين ونصف أو خمس سنوات ونحن كنا مصممين على سنتين، فبعث الأمريكان إلينا يقولون لنا: تمسكوا بالسنتين ونحن نضغط على الإنجليز وهو ما حدث بالفعل فقبل الأمريكان فترة السنتين وقدموا إلينا مساعدات كثيرة" [٢]

ويقول أحمد حمروش : " تأكد بعد ذلك أن هذه السرعة في توقيع اتفاقية الجلاء كانت نتيجة وساطة أمريكية كما ذكر لي زكريا محيي الدين استهدفت حل المشكلة بين البريطانيين والمصريين لخلق جو مناسب لربط مصر بسياسة جديدة في المنطقة"[٣]

ولقد اعترف عبد الناصر بفضل أمريكا في إنجاز اتفاقية الجلاء . يقول جيفري ارونسون : " وقد اقرَّ ناصر بمساعدة واشنطن ومعاونتها في المفاوضات وأعاد تأكيد دعوة واشنطن لبداية عهد جديد لتعاون وثيق مع الولايات المتحدة وكذا مع دول صديقة أخرى . " [٤]

ورأت أمريكا في توقيع اتفاقية الجلاء انتصاراً لدبلوماسيتها .

([1]) جيفري ارونسون " العلاقات المصرية الأمريكية " مكتبة مدبولي ص ١٤١ .
([2]) من حوار محمود فوزي مع عبد المنعم أمين " حكام مصر : عبد الناصر " مرجع سابق ص ٢٦ .
([3]) أحمد حمروش " ثورة ٢٣ يوليه " ج١ مرجع سابق ص ٣٦١ .
([4]) جيفري ارونسون " العلاقات المصرية الأمريكية " مرجع سابق ص ١٥١ .

يقول جيفري ارونسون : " رأت واشنطون في الاتفاقية الإنجليزية المصرية التي وقعت بالأحرف الأولى في ٢٧ يوليو ١٩٥٤ كنموذج لانتصار دبلوماسية الولايات المتحدة في الحرب الباردة . فلم تحم الاتفاقية فحسب مصالح إستراتيجية غربية ، وإنما فتحت أيضاً الباب لمعونة الولايات المتحدة للمساعدة في تدعيم المجموعة العسكرية المصرية الموالية للغرب " (١) .

جلا الإنجليز عن المواقع التي كانوا يحتلونها في المواعيد المحددة في الاتفاق وفي بعض الحالات تم جلاؤها قبل الموعد المحدد ، ورفع عبد الناصر العلم المصري على معسكر الشلوفة في ٢٢ مارس ١٩٥٥ وبعد انتهاء عام على الاتفاقية جلا نحو ٤٩ ألف جندي بريطاني عن منطقة القناة في أكتوبر عام ١٩٥٥ ثم جلا الباقون في الشهور اللاحقة وجلا الإنجليز عن آخر معقل يحتلونه في بور سعيد وهو مبنى البحرية وتسلمه الجيش المصري في ساعة مبكرة من صباح ١٣ يونيه عام ١٩٥٦.

وقد تم جلاء آخر فوج من القوات البريطانية عن أرض مصر يوم ١٣ يونيه ١٩٥٦ وغادرت قوة بريطانية المياه المصرية في بورسعيد على ظهر الباخرة إيفان جيب يوم ١٣ يونيه ١٩٥٦ وفي ١٨ يونيه ١٩٥٦ رفع جمال عبد الناصر العلم المصري على مبنى البحرية في بورسعيد وهو آخر مبنى جلت عنه القوات البريطانية في القناة وأصبح ١٨ يونيه يمثل عيداً قومياً هو عيد الجلاء .

والناصريون ينسبون جلاء الإنجليز لعبد الناصر وحده مع أن محمد نجيب كان قد رفض الاتفاق الذي وقع عليه عبد الناصر وتوصل إلى اتفاق أفضل منه مع الإنجليز ولكن عبد الناصر اتصل بالإنجليز سراً كما بينا وطلب منهم أن يرفضوا اتفاقية محمد نجيب ووعدهم أن يكون مرناً معهم عند معاودة المفاوضات تحت رئاسته ، وهذا ما تم بالفعل .

---

(١) جيفري ارونسون " العلاقات المصرية الأمريكية " مرجع سابق ص ١٤٩.

كما تجاهل الناصريون سنوات طويلة من الجهاد السياسي والمسلح ضد الإنجليز منذ مصطفى كامل إلى معارك الفدائيين بدعم من حكومة الوفد عامي ١٩٥١ ، ١٩٥٢ إلى معارك الفدائيين عامي ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ التي تمت تحت إشراف محمد نجيب تلك المعارك التي جعلت من استمرار الإنجليز في مصر أمراً مستحيلاً ، مروراً بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م ، ومعاهدة ١٩٣٦ ، ومشروع صديقي / بيفن إلى جانب الرغبة الأمريكية الجامحة في إقصاء الإنجليز عن المنطقة لترتع فيها وحدها.

***